



# مسارات التصعيد لحرب أبريل وديناميات الاقتصاد السياسي في السودان

صالح مصطفى  
أسامة حسن  
محمد ناجي الأصم

المركز السوداني لدراسة السياسات  
Sudanese Center for Policy Studies



مبادرة  
الإصلاح  
العربي



## عن الكتاب

صالح مصطفى: باحث في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، مهتم بقضايا الأمن، والأمننة، والتحول الديمقراطي.

أسامة حسن: محاضر بقسم العلوم السياسية في جامعة الخرطوم.

محمد ناجي الأصم: المدير التنفيذي لمركز السوداني لدراسة السياسات، حاصل على ماجستير في السياسات العامة من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية

© 2025 المركز السوداني لدراسة السياسات | جميع الحقوق محفوظة.

© 2025 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.



يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: الخرطوم، السودان - تصاعد الدخان في سماء الخرطوم جراء الاضطرابات الأخيرة، 2024 - صور الأناضول

آذار/مارس 2025

# المحتويات

1	الملخص التنفيذي
1	1. مقدمة
2	1.1. مفهوم العمليات التصعيدية وحدود التفسير
3	2.1 سرديات المظالم وصراعات السلطة في السودان
4	3.1 إرث الحروب الطويلة وأثره على مسار الاقتصاد السياسي
4	2. خريطة العمليات التصعيدية في الانتقال السياسي
5	1.2 الاستقطاب والمناورة بين مكونات الفترة الانتقالية
6	2.2 انقلاب 25 تشرين الأول / أكتوبر: بروز الخلافات بين الأطراف العسكرية والتعبئة
8	3.2 الاتفاق الإطارى وفشل مسار المساومة
9	4.2 العنف كاستراتيجية وفشل مسارات التهدئة
10	5.2 ما وراء استمرار العنف كخيار وما أفرزه من ديناميات؟
12	3. النقاش والخاتمة:
12	1.3 النقاش
13	2.3 الخاتمة

## الملخص التنفيذي

### 1. مقدمة

عانى السودان من اضطرابات سياسية متكررة شكّلت النزاعات المسلحة والحروب الداخلية السمة البارزة لتاريخه الحديث منذ الاستقلال عام 1956. تنوعت ديناميكيات هذه النزاعات، وتفاوتت مستويات العنف فيها، وامتدت رقعتها، مع تعدد الأطراف الفاعلة واختلاف دوافعها. تأثرت هذه الصراعات بشكل كبير بإرث البلاد الاستعماري وبنية النظام المركزي الذي ورثه السودان عند الاستقلال.

بلغت هذه الأزمات ذروتها في 15 نيسان/أبريل 2023، مع اندلاع نزاع مسلح بين أكبر فصليين عسكريين في البلاد في العاصمة الخرطوم، والذي تحول لاحقًا إلى حرب دامية امتدت إلى معظم مناطق السودان، مخلفة وراءها واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم حاليًا.

غالبًا ما تطغى السرديات السياسية المتعلقة بالصراع السياسي فقط، على تحليل دور العوامل المتعلقة بالاقتصاد السياسي والديناميات المركبة التي تتولد أثناء هذه الصراعات وتنشئ بدورها محفزات جديدة لاستمرار الصراع، كما هو الحال في حرب نيسان/أبريل المستمرة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التفاعل المعقد بين العوامل والديناميات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى، ضمن سياق الاقتصاد السياسي للحرب. إذ تستهدف الدراسة الكشف عن المحفزات والدوافع ذات التأثير على القرارات السياسية التي أدت إلى نشوب الصراع، وزيادة حدته، واستمراره. وبناءً على ذلك تطرح الدراسة ثلاثة أسئلة محورية وهي: كيف تتابع مسارات التصعيد بين طرفي الحرب حتى لحظة اندلاعها؟ كيف أثرت الحوافز والمكاسب المادية على القرارات السياسية التي أدت إلى حرب نيسان/أبريل 2023 في السودان من ناحية؟ وكيف تساهم هذه العوامل السياسية والاقتصادية المتقاطعة في استمرار هذه الحرب وتمويلها وتشكيل كتلتها من ناحية أخرى؟

تفترض الدراسة أن مسار النزاع حول السلطة تطور بشكل تصاعدي، تداخلت فيه عوامل هيكلية معقدة، تتعلق بإرث الاقتصاد السياسي العنيف لهذه الجيوش وتفاعل مكونات الحكم الهجين خلال الفترة الانتقالية قبل اندلاع النزاع المسلح. ومثل استخدام العنف مرحلة تصعيدية محتمة بعد فشل الأدوات السياسية في إدارة هذا النزاع.

وتفترض الدراسة أيضًا أن المكاسب المتوقعة كانت أكبر بكثير بالنسبة للأطراف المتصارعة في تلك اللحظة مقارنة بتكلفة خوض الحرب أو الامتناع عنها في الوقت ذاته، كما تفترض الدراسة أن استمرار الحرب تحركه عوامل كامنة تتعلق بتعزيز السيطرة على السلطة، إلى جانب عوامل أخرى فعلية ترتبط بطبيعة الاقتصاد السياسي للحرب، وتسهم في تمويلها، مثل الدعم الخارجي والسيطرة على الموارد المحلية في مناطق النفوذ المقسمة بين الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع. إضافة إلى ذلك، تفترض الدراسة أن مواقف التكتلات السياسية وشبه العسكرية الموجودة أو التي أنشئت وتعزز وجودها نتيجة لهذا الصراع متباينة؛ تتعلق بمصالحها الاستراتيجية. فبعضها لا يرغب في وقف الحرب إلا إذا كان ذلك سيحافظ على المصالح التي نشأت وتوسعت خلالها، بينما يفضل البعض الآخر وقف الحرب والعودة إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل 15 نيسان/أبريل.

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام منهج التحليل التتبّعي، والذي يعد

تتناول هذه الورقة تحليل العمليات التصعيدية التي قادت إلى اندلاع حرب نيسان/أبريل 2023 في السودان، بالاستناد إلى إطار نظرية «عمليات التصعيد» لولفرام لاتشر. تركز الورقة على تتبع المسارات التصعيدية التي سبقت الحرب، مع تحليل التداخل المعقد بين العوامل الهيكلية والسياسية والاقتصادية، وتأثير الاقتصاد السياسي على ديناميات الصراع وتصعيده إلى مرحلة الحرب الشاملة.

تُبرز الورقة القيمة التحليلية في توثيق وفهم التسلسل الزمني للأحداث والقرارات السياسية والأمنية التي شكّلت مسارات التصعيد، وتظهر كيف أن الانتقال من النزاع السياسي إلى الحرب المسلحة لم يكن نتيجة حدث مفاجئ، بل تتويج لسلسلة من العمليات التصعيدية المتتابعة. كما تُبرز مفهوم «اعتماد المسار» (path dependence)، إذ إن القرارات المتخذة في وقت مبكر من الصراع، أسهمت في تكوين سلسلة من الأحداث التصعيدية التي أصبح من الصعب عكسها، حتى وإن تغيرت الأهداف الأصلية للصراع. تتناول الورقة الكيفية التي قادت عبرها التفاعلات بين قيادة الجيش السوداني وقوات الدعم السريع إلى زيادة حدة التوتر، بدءًا من محاولات المناورة السياسية والاستقطاب، وصولًا إلى استخدام العنف كأداة لتحقيق الأهداف السياسية.

تُقدم الورقة إضافة مهمة عبر الربط بين نظرية التصعيد التدريجي لولفرام لاتشر وبين العوامل المركبة التي ساهمت في دعم هذا المسار التصعيدي. يكشف التحليل أن الاقتصاد السياسي للحرب لم يكن فقط عاملاً مساعدًا في استمرار الصراع، بل كان أيضًا جزءًا من دوافع التصعيد. فقد أسهمت السيطرة على الموارد الاقتصادية في تشكيل قرارات الأطراف المتصارعة وتعزيز حساباتها للاستفادة القصوى من الحرب، حتى عندما ارتفعت تكاليفها الإنسانية والسياسية.

تُركز الورقة على كيفية تأثير المكاسب الاقتصادية المتوقعة للأطراف المتصارعة على قراراتها بالاستمرار في التصعيد. كما تُظهر كيف أن الدعم الخارجي وتقاطعات المصالح الإقليمية تفاعلت بشكل مباشر مع مسارات التصعيد، ما ساهم في تقليل فرص التهدئة وإطالة أمد الحرب.

تُضيف الورقة أيضًا بُعدًا تحليليًا مهمًا من خلال فهم ديناميات الاقتصاد السياسي للحرب في السودان، وتوضح كيف أن التحالفات الخارجية، لم تكن مجرد عوامل مساعدة، بل أصبحت عناصر مؤثرة في عمليات التصعيد، ما زاد من تعقيد الصراع وصعوبة تحقيق السلام. كما تُبرز كيف أن النهب والسلب أصبحا حافزين اقتصاديين للمقاتلين والأطراف المتقاتلة، ما ساعد في إطالة أمد الحرب وتعزيز اقتصاد الحرب غير الرسمي.

في الختام، تقدم الورقة إطارًا تحليليًا مركبًا يساعد على فهم كيف يمكن للتفاعلات بين الاقتصاد السياسي والنزاع على السلطة أن تؤدي إلى ديناميات تصعيدية متتالية، تنتهي بحرب شاملة. يدعو هذا الإطار التحليلي صنّاع القرار والباحثين إلى النظر بعمق في أسباب اندلاع الحرب في السودان، ما يساعد على فهم أعمق للأزمة السودانية من خلال النظر إلى الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية المعقدة والمتشابكة. يدعم هذا التحليل صنّاع القرار والباحثين في تبني مقاربة أكثر شمولية وواقعية لفهم أسباب الحرب وآليات استمرارها، بما يساهم في تطوير سياسات تهدف إلى تحقيق الاستقرار والسلام في السودان على المدى الطويل.

وبينما تركز نظرية ولفرام لانتشر أساسًا على الديناميكيات الداخلية للتصعيد، فإنها في الوقت ذاته تؤكد أنه لا يوجد مسار واحد للحرب الأهلية، بل هناك عدة «مسارات» متميزة، كل منها يتميز بأنواع مختلفة من عمليات التصعيد، وبهذا يمكن النظر أيضًا إلى تأثير الفاعلين الخارجيين والضغوط الدولية، ففي العديد من الحالات قد تُعزز أدوار القوى الخارجية، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية، من استمرار الصراع حتى عندما تكون تكاليف الحرب هائلة. قد يرى الفاعلون الخارجيون قيمة استراتيجية في إطالة أمد الصراع أو في دعم طرف معين، ما يزيد من تعقيد عملية التصعيد ويؤدي إلى تفاقم الصراع، ويضيف محفزات جديدة للأطراف المحلية للاستمرار في القتال، حتى عندما تكون مواردهم المحلية قد نفذت.<sup>1</sup>

وفي هذا السياق لابد من التمييز بين مفهوم العمليات التصعيدية بوصفها آليات سببية يمكن تتبعها قبل بداية الصراع المسلح وفي أثناء حدوثه، وبين الآليات التي يقوم عليها التصعيد في حد ذاته باعتباره عملاً استراتيجيًا يتم اتخاذه أو يسمح له بالحدوث من قبل أطراف هذا الصراع، وبالرغم من هذا الشرح المفصل الذي توليه النظرية لتتبع العمليات التصعيدية -كيفية نمو الصراع من مواجهات محدودة إلى حرب شاملة-، لكنها لا تركز على ما إذا كان التصعيد هو سبب الحرب أم أنه مجرد عاقبة، ما يضعف النظر إلى الأسباب التي قامت عليها الحرب. ومع ذلك فإن هذا الإطار التفسيري يفتح الباب للنظر في الديناميات التي تتولد قبل الحرب وأثناءها، ما يساعد في فهم المسار الذي يسير فيه هذا الصراع.

تندلع الحروب الأهلية غالبًا نتيجة تفاعل معقد بين الظروف الهيكلية والعمليات الديناميكية داخل بيئة سياسية متوترة. تركز النظريات حول أسباب اندلاع الحروب الأهلية على وجهات نظر متنوعة، من المظالم الهيكلية والفرص الاقتصادية إلى الإخفاق في المفاوضات أو التسويات بين الأطراف المتحاربة. أشارت النظريات التقليدية القائمة على الربط بين العوامل الهيكلية والاقتصادية والحرب إلى عوامل مثل الفقر والضعف المؤسسي والتنوع العرقي باعتبارها مرتبطة بالصراعات الأهلية، لكنها غالبًا ما تخفق في تفسير الآليات التي تؤدي إلى تصعيد هذه الظروف إلى حرب. من جهة أخرى، تركز نظريات المفاوضات وفشل التسويات على التفاعلات الاستراتيجية، وتحدد مشكلات مثل عدم التماثل في المعلومات وصعوبات الالتزام والمصالح غير القابلة للتجزئة كعوامل محفزة للصراع. ومع ذلك، فإنها تواجه صعوبة في تفسير سبب تحول بعض إخفاقات المفاوضات إلى حرب، بينما تؤدي إخفاقات أخرى إلى أشكال غير عنيفة من النزاع.

يتجلى فهم أكثر دقة عند وضع الحروب الأهلية ضمن دورات التوتر، إذ يُعتبر التطرف (الراديكالية) والعسكرة آليتين محورتين تدفعان بالتحول من النزاع غير العنيف إلى العنيف. تشير الراديكالية إلى تحول نحو تبني تكتيكات متطرفة من قبل الأطراف المتنازعة، بينما تعكس العسكرة تصعيدًا إلى العنف المنظم كاستراتيجية مفضلة. وتزداد حدة هذه العمليات في بيئات تعاني من أزمات في سلطة الدولة أو شرعيتها، إذ يتنافس العديد من الأطراف على السيطرة، ويؤدي انهيار التماسك المؤسسي إلى تفاقم احتمالية العنف المستمر.<sup>2</sup>

يتماشى هذا المنظور مع تأكيد لاشر على عمليات التصعيد، التي تسلط الضوء على كيفية تحول النزاعات الصغرى أو المجزأة إلى صراعات أوسع

طريقة للتحليل النوعي مناسبة بشكل خاص لدراسة الآليات السببية وراء الظواهر السياسية المعقدة مثل حرب نيسان/أبريل 2023 في السودان. تسمح هذه الطريقة بالتحرك إلى ما هو أبعد من الارتباطات البسيطة والكشف عن «كيف» و«لماذا» شكلت / أثرت الحوافز الاقتصادية والمادية على القرارات والإجراءات السياسية التي أدت إلى هذا الصراع. يقوم التحليل التتبعي هنا بتحليل مسارات التحولات السياسية في فترة الانتقال السياسي، ويحاول تحديد مراحل العمليات التصعيدية التي انتهت بقيام الحرب؛ ولذلك يتطلب وصفًا كافيًا للظواهر التي تلاحظ في كل خطوة في هذه المسارات، بوصفه لبنة أساسية في تتبع العمليات قيد الدراسة. وعلى أساس ما وسمه ديفيد كولير بالوصف المكثف (intensive description)، يكون تحليل التتابع (sequence analysis)، بحيث يجري شرح نتائج الظاهرة ومخرجاتها، بالرجوع إلى الأحداث التي تتكشف بمرور الوقت، والإشارة إلى تسلسل العوامل المرتبطة بالظاهرة. وبهذه الاعتبارات يمكننا التحليل التتبعي من تحديد التحولات الحاسمة في الفترة الانتقالية واختبار دور الحوافز والمكاسب، ورسم خريطة للعمليات التصعيدية. وستعتمد الدراسة على مصادر بيانات أولية، تتمثل في إجراء مقابلات مع أكاديميين وفاعلين حكوميين وكذلك تشمل أخذ عينة من الإعلام المرئي والمقروء، وكذلك مصادر ثانوية تشمل المراجع والأوراق العلمية.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يعالج القسم الأول في محوره الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة بالإضافة إلى تناول المظالم والصراعات (سرديات الحروب الأهلية في السودان ومقارنتها مع حرب نيسان/أبريل)، المحور الثاني سيركز على شرح سرديات بعض الحروب الأهلية القريبة في تاريخ السودان الحديث ومقارنتها مع هذه الحرب وسردياتها الخطائية وواقع أهداف هذه الحرب. يتناول القسم الثاني في الدراسة خريطة تسلسلية للأحداث التصعيدية في الفترة الانتقالية وما بعدها، ويتناول فيها مراحل الاستقطاب بين الأطراف الفاعلة في الفترة الانتقالية وقيام التكتلات والانقسامات والتعبئة بين الدعم السريع والجيش والعنف كاستراتيجية، القسم الثالث والأخير سيتناول النتائج والخاتمة.

## 1.1 مفهوم العمليات التصعيدية وحدود التفسير

يعتمد المنهج التحليلي لهذه الدراسة على مفهوم نظري أساسي: «إطار ولفرام لانتشر لعمليات التصعيد»

ينطلق مفهوم العمليات التصعيدية من فكرة رئيسية هي أن الانتقال من السلم إلى الحرب ليس حدثًا مفاجئًا، بل يتضمن ديناميكيات معقدة من العمليات التصعيدية المتسلسلة التي يمكن تتبعها، وتتجاوز هذه النظرية التبسيط الذي يفترض أن الحروب الأهلية تبدأ من خلال أحداث مفاجئة مثل الانقلابات العسكرية أو التمردات العنيفة. بدلاً من ذلك، يتم النظر من خلال هذا المفهوم إلى أن الحرب هي نتيج لحوافز سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة تصاعدت بمرور الوقت.

واحدة من الركائز الأساسية في نظرية ولفرام هي فكرة اعتماد المسار، إذ إن القرارات والإجراءات المتخذة في وقت مبكر من الصراع تؤدي إلى سلسلة من الأحداث التصعيدية التي تصل إلى درجة تصبح من الصعب عكسها. يشير ولفرام إلى أنه بمجرد الوصول إلى نقطة معينة من التصعيد، يصبح من الصعب تخفيض هذا التصعيد، حتى إذا كانت الأهداف الأصلية للصراع قد أصبحت غير قابلة للتحقيق، وبهذا يصبح حدوث الحرب نتيجة مباشرة لاعتماد هذا المسار. وفي الوقت ذاته، فإن عملية التصعيد المتخذة في الصراع ليست مجرد ردة فعل على أفعال الخصم، بل تكون في الغالب عمليات استراتيجية مدفوعة بتقييم للاقتصاد السياسي، يشمل هذا الحساب المكاسب قصيرة الأجل، مثل الاستغلال الاقتصادي أو التفوق العسكري، وكذلك المكاسب طويلة الأجل، مثل تعزيز السلطة أو تغيير التحالفات الإقليمية أو الدولية.

1 Wolfram Lacher, "How Does Civil War Begin? The Role of Escalatory Processes", *Violence: An International Journal*, 3(2) (2022), 139. <https://doi.org/10.1177/26330024221130364>

2 Adrian Florea, "Theories of Civil War Onset: Promises and Pitfalls." *Oxford Research Encyclopedia of Politics*. 24 May 2017; <https://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-325>

ضمتهم إلى حرس الحدود. كان ذلك نواة لما عرف لاحقًا بـ«الجنجويد»، وتمثل قوات الدعم السريع التي تقاوم الجيش السوداني حاليًا امتدادها الأخير، وشهد الصراع في دارفور العديد من منحنيات التصعيد وتخفيف التصعيد بعقد عدة اتفاقيات سلام لكنها لم تنجح في إخماد نار الحرب المستعرة بشكل نهائي، والتي تأزمت بعد تعزز الصراع الإثني والمناطقية في المنطقة، ويضيف في هذا السياق الباحث في الاقتصاد السياسي الأستاذ خالد التجاني عاملاً آخر في استمرار دوامة الصراع وآثاره في دارفور، «ويتعلق هذا العامل بجوهر اتفاقيات السلام التي عقدت، وأخذها منحىً نخويًا في إبرامها مع النخب في الحركات المسلحة وإعطائهم نصيبًا من السلطة من قبل الحكومة المركزية وعدم مقاربة هذه الاتفاقيات بشكل فعلي للمشاكل والآثار التي ولّدها الصراع، وبذهب في القول بأن هذا المنطق الزبائني عزز من الانقسامات العمودية في تلك الحركات المسلحة من أجل أنصبه أكبر من السلطة وعزز من استمرار الصراع»<sup>8</sup>.

تتبين سمة ذات أهمية قصوى في هذا السياق، تتعلق بالأسباب التي قامت عليها هذه الصراعات والديناميات التي تشكلت لاحقًا في أثنائها ولعبت دوراً مهمًا في مسارات التصعيد ونتائج هذه الحروب. ففي حرب الجنوب مثل إضفاء الطابع الديني والعقائدي والتجيش الذي قام به نظام الإنقاذ وفقًا لهذه السردية عاملاً هامًا في تصوير الحرب بأنها حرب تتعلق بالهوية والوجود، ما عمق من طبيعة الصراع الذي خلص بمسار الانفصال والتقسيم. أما في صراع دارفور الذي لم يختلف كثيرًا في سرديات أسباب قيامه كما تبناها المتمردون على النظام في بواكير الصراع، فقد أدت سياسات الحكومة في اللعب على التناقضات الإثنية الموجودة في الإقليم بين «المكونات العربية والمكونات الأفريقية»، «وخصخصة الحرب»<sup>9</sup> بتشكيل الميليشيات شبه العسكرية على هذا الأساس؛ دورًا كبيرًا في تصعيد الصراع الهوياتي والإثني في الإقليم والدولة ككل. وأخذ الصراع بهذا الشكل محفزات جديدة للاستمرار والتوسع. وبجانب هذا يمكن النظر هنا إلى الطريقة التي تتفاعل بها السلطة داخل النظام في التعامل مع إدارة الدولة لاسيما في حالة الحروب وعقد اتفاقيات السلام وبناء الولاءات كاستراتيجية وفقًا لهذا المنوال، وتمثل هذا الأمر بوضوح في اتفاقيات السلام التي أبرمت في مشكلة دارفور والتي كانت أشبه بصفقات نخوية لم تتطرق إلى معالجة الأسباب الهيكلية المتعلقة بهذا الصراع، بقدر ما ركزت على دمج رؤوس الحركات المسلحة في جهاز الدولة بهدف تحييدهم، ما عزز الانقسامات العمودية داخل هذه الحركات وأعطى الصراع بعدًا جديدًا<sup>10</sup>. وبهذا، نجد أن صراعات الجنوب ودارفور، تطور فيها المسار بشكل مركب، نتيجة لتتابع العمليات التصعيدية والعنف في كلا الحالتين، وتحولت هذه الصراعات إلى حروب طويلة الأمد.

من خلال دورات التغذية الراجعة للعنف وصراعات السلطة<sup>3</sup>، ومن خلال وضع الحروب الأهلية ضمن مثل هذه الأطر الديناميكية التصعيدية، يصبح من الممكن تتبع كيفية مساهمة الظروف الهيكلية واستراتيجيات الفاعلين وتداخل العنف في النهاية في اندلاع صراع واسع النطاق. ويقدم هذا الفهم عدسة تحليلية أساسية لدراسة الحروب الأهلية باعتبارها نتائج لكل من الهشاشة الهيكلية والعمليات التصعيدية نحو اندلاع الحرب.

## 2.1 سرديات المظالم وصراعات السلطة في السودان

### 1.2.1 حرب الجنوب

تفجر أول نزاع مسلح في البلاد، مع تمرد الكتبية الاستوائية التابعة للجيش السوداني بمدينة توريت بجنوب السودان في الثامن عشر من أغسطس 1955 قبيل استقلال البلاد عن الاستعمار الإنجليزي، وتحول هذا النزاع لاحقًا إلى حرب أهلية لم تنقُض بشكل نهائي إلا مع اتفاقية سلام نيفاشا 2005، والتي انفصل السودان على إثرها إلى دولتين عقب استقلال جنوب السودان.

اندلاع النزاع المسلح الأول في البلاد قادت إليه العديد من الأسباب، والتي يمكن إجمالها في التوترات والمظالم التي أفرزتها الحقبة الاستعمارية وعانى منها الجنوبيون بشكل خاص، بدءًا من قانون المناطق المقفلة الذي سنه البريطانيون في العام 1922<sup>4</sup>، والذي عززته سياسات التهميش والتمييز العرقي ضد الجنوبيين من قبل النخبة التي تقلدت مناصب الحكم في البلاد بعد الاستقلال<sup>5</sup>. كما برزت خلافات حادة حول توزيع الثروة والسلطة. وترجع هذه الخلافات إلى التناقضات الحادة بين الحكومة المركزية وأطراف البلاد. وعقب استيلاء نظام الإنقاذ ذي الخلفية الإسلامية على السلطة، عبر الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال عمر البشير، تم تأسيس نظام إسلامي في البلاد ما زاد من تعقيد الصراع، بإضفاء الطابع الديني عليه وتصعيد دينامية الحرب إلى حرب أهلية ذات دوافع عقائدية.

### 2.2.1 الصراع في دارفور

قبل أن تنطوي حقبة الصراع بين الشمال والجنوب، اندلع نزاع مسلح جديد في إقليم دارفور عام 2003، والذي كان امتدادًا للنزاعات القبلية في أحد وجوهه، لكن جذوره كانت سياسية مطلية<sup>6</sup>.

في 2003، أعلنت مجموعة من الحركات المسلحة التي بدأت تقاوم الحكومة المركزية في الخرطوم جملة مطالب سياسية وتنموية، بينما كان رد فعل الحكومة في المقابل عسكريًا بالإضافة إلى استغلال التناقضات الإثنية القديمة الموجودة في إقليم دارفور<sup>7</sup> في محاولة لإخماد التمرد في دارفور وذلك بتسليح مجموعات قبلية محددة مناوئة للحركات المسلحة،

3 Lacher, "How Does Civil War Begin"?

4 حدد هذا القانون مناطق في الجنوب يمنع دخولها والإقامة فيها إلا بتصريح رسمي، وبعد ذلك تم سن عدد آخر من التشريعات التي تمنع إنشاء الشماليين مدارس في الجنوب وكذلك منع اصطحاب أي طفل من أب شمالي وأم جنوبية إلى الشمال، ولحقته عدة قوانين أخرى كرست لذات التمييز والفصل.

5 عند سودنة الوظائف بعد الاستقلال لم تمنح للجنوبيين سوى ثلاث وظائف من أصل ثمانمائة وظيفة. لقراءة المزيد يمكن الاطلاع على مقال د. عبد الله علي إبراهيم: <https://www.medameek.com/?p=137272>

6 لقراءة المزيد: أزمة دارفور من 2003 إلى 2016 الموقع: <https://n9.cl/bki1m>

7 أزمة دارفور، المرجع السابق.

8 خالد التيجاني، مقابلة شخصية، باحث في الاقتصاد السياسي، القاهرة، 2024/11/18.

9 مصطلح «خصخصة الحرب» يشير إلى استخدام المدنيين وإنشاء الميليشيات الخاصة لأداء مهام كانت في السابق تحت إشراف حكومات أو جيوش. مثل تقديم الخدمات العسكرية أو الأمنية. يشمل ذلك توظيف شركات خاصة لتوفير المعدات العسكرية، وتوفير الدعم اللوجستي، وتدريب الجنود، أو حتى تنفيذ المهام القتالية في بعض الحالات. من بين الأسباب التي تقف وراء الخصخصة في هذا المجال هو تقليص التكاليف، وتحقيق مرونة أكبر في إدارة الموارد، وتقليل المخاطر السياسية أو القانونية المرتبطة بالجيش لاسيما في الحروب الأهلية، لقراءة المزيد حول الموضوع:

Deborah Avant, "The Privatization of Security and Change in the Control of Force." International Studies Perspectives 5, no. 2 (2004): 153–57. <http://www.jstor.org/stable/44218877>

10 للتوسع حول هذا الموضوع يمكن النظر إلى هذه الأوراق: Alex de Waal, ed., War in Darfur and the Search for Peace, Cambridge, MA: Global Equity Initiative, Harvard University Press, 2007. Alex de Waal, The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War and the Business of Power, London: Polity Press, 2015.

## 3.1 إرث الحروب الطويلة وأثره على مسار الاقتصاد السياسي

انعكس هذا الإرث الطويل من الحروب في جملة من التداعيات على طبيعة الاقتصاد السياسي للبلاد، وسنذكر أكثرها ارتباطًا بحرب نيسان/أبريل الدائرة الآن من خلال تتبع يوضح طبيعة هذه الدينامية.

أدى انفصال جنوب السودان إلى تغييرات كبيرة في مسار «الاقتصاد الريعي»<sup>11</sup> في السودان، الذي كان قد تبلور نتيجة العوائد الضخمة التي حققها من النفط المكتشف في جنوب البلاد في أواخر التسعينيات، إذ سعت حكومة «الإنقاذ» إلى تحويل الاقتصاد السوداني لاقتصاد ريعي يدار من خلال هذا المورد الهائل. كما عملت الحكومة على تعزيز سلطتها السياسية والاقتصادية من خلال استخدام هذه الموارد، وبناء شبكات اقتصادية ضخمة من البنوك والشركات المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل النظام، في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، كما عمدت من خلال هذه الإيرادات الضخمة أيضًا إلى عسكرة الاقتصاد بتركيز قدر كبير من الميزانية للدفاع والأمن، الأمر الذي تعزز به توسع سيطرة الجيش على شركات ضخمة في مجالات مختلفة.<sup>12</sup>

ومع فقدان السودان موارده النفطية في السنوات الأخيرة عقب استقلال جنوب السودان، ظهر الذهب كمورد رئيسي جديد على خريطة الاقتصاد السياسي السوداني، كمحاولات لتعويض الخسارة والاستمرار في نفس النهج الريعي، إذ أصبح استخراج الذهب ذا أهمية متزايدة، وبحلول عام 2022، بلغت صادرات الذهب 2 ملياري دولار، ما شكل 46% من إجمالي صادرات السودان.<sup>13</sup> تمثل الإمارات العربية المتحدة السوق الحصري والأكبر لهذه الصادرات. ساهمت الطبيعة البيئية لهذا المورد، الذي يستخرج بشكل غير مركزي وسهل مقارنة بالنفط، في تمويل الجماعات المسلحة في مناطق النزاع. وتعد منطقة جبل عامر في دارفور مثالاً حياً على هذه الوضعية، إذ كانت السيطرة عليها أحد المسارات الرئيسية للنزاع بين الحركات المسلحة والمليشيات العسكرية الموالية للنظام.<sup>14</sup> استمر هذا التحول في الطريق الجديد نحو المورد البديل مع نشوء الصراع المسلح في دارفور عام 2003، وتشكيل كتائب «الجنجويد» الموالية للنظام. شهدت هذه المليشيا تحولاً هيكلياً إلى قوات رسمية تحت مسمى الدعم السريع بعد أن أجازها برلمان الإنقاذ عبر قانون خاص في عام 2017.<sup>15</sup> وحصلت على امتيازات اقتصادية كبيرة خلال نظام البشير، خاصة في قطاع الذهب، بعد سيطرتها على جبل

عامر وتأسيسها عدة شركات لتصدير الذهب<sup>16</sup> شهدت خريطة التحالفات الخارجية للسودان تحولاً أيضًا، بتعزيز دور الدول الخليجية على رأسها السعودية والإمارات، لاسيما الأخيرة التي أصبحت الشريك التجاري الأكبر للسودان. ومن الشواهد على بروز هذه العلاقة، الدور الكبير الذي لعبته الإمارات في رفع العقوبات الاقتصادية إبان حكم البشير،<sup>17</sup> وجاءت كذلك مشاركة السودان في عاصفة الحزم بجانب الإمارات والسعودية، تأكيدًا لهذه العلاقة التي تعززت بين النظام الإسلامي المحسوب على الإخوان المسلمين في السودان والدول المناوئة لهذا التنظيم في المنطقة. وشكلت موارد الربيع المصدرة من السودان، المتمثلة في الذهب والكتائب العسكرية المشاركة في عاصفة الحزم 2015 العامل الحاسم في هذه العلاقة، كما أنها لعبت دورًا كبيرًا في بناء علاقات خارجية مستقلة بين قوات الدعم السريع المشاركة بقوة في عمليات استخراج وتصدير الذهب وفي حرب اليمن ودولتي الإمارات والسعودية. كل ذلك عزز الإمكانات الاقتصادية للدعم السريع وعزز من استقلاليتها عن المؤسسة الأمنية والعسكرية.

وتبعًا لكل المتغيرات توسعت مصادر التمويل لهذه القوات فانتقلت من الغنائم المحدودة والتمويل غير الرسمي من النظام السياسي، إلى شكل أكثر رسوخًا مدعومًا بعلاقات خارجية مع مركز إقليمي كبير النفوذ والتأثير. وكذلك تطور الوضع المؤسسي والهيكلية لقوات الدعم السريع في الدولة من مليشيا محدودة إلى قوات رسمية مجازة عبر البرلمان وتحظى بعناية خاصة من رأس النظام ومقدرات مالية خاصة. تعزز هذا الوضع الذي تحظى به قوات الدعم لاحقًا بعد الثورة نتيجة للدور الذي لعبته في الإطاحة بنظام البشير، وشغل قائد هذه القوات منصب الرجل الثاني في الدولة بجانب قائد الجيش.

هكذا لعبت المسارات المتغيرة للاقتصاد السياسي في البلاد في ظل الحروب المظردة في التاريخ المعاصر للبلاد، أدوارًا مهمة في تكوين التحالفات الإقليمية المرتبطة بهذا التغيير، وبروز نخب جديدة ارتبطت بسياق التمليش والعسكرة. وشكلت كل هذه التغيرات عقبات ضخمة في عملية الانتقال السياسي، وكانت بمثابة البيئة الهيكلية المرتبطة بالاقتصاد السياسي والعلاقات الخارجية التي ساعدت في تعزيز الصراع بين الجيوش المتحاربة في السودان الآن، وهذا ما سيتم توضيحه في خريطة العمليات التصعيدية التالية، التي سنتناول الفترة الانتقالية وانقلاب أكتوبر الذي أعقبها بالوصف والتحليل المتتابع حتى قيام الصراع واحتدامه وما أفرزه من تداعيات.

## 2. خريطة العمليات التصعيدية في الانتقال السياسي

يمر السودان بفترة سياسية ذات طبيعة مضطربة ومعقدة، فمنذ سقوط نظام البشير وبداية الفترة الانتقالية بدأ التنزاع داخل تحالف الحرية والتغيير ومكوناته الداخلية من جهة وبين هذا التحالف والمكوّن العسكري من جهة أخرى، لينتقل هذا التنزاع داخل أطراف المكوّن العسكري في حد ذاته، وصولاً إلى اندلاع حرب 15 نيسان/أبريل. في هذا القسم سنتتبع الورقة المراحل المحددة للتصعيد التي أدت إلى اندلاع حرب نيسان/أبريل

11 الاقتصاد الريعي هو نوع من الأنظمة الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن مصادر غير إنتاجية أو أنشطة غير متجددة، مثل استخراج الموارد الطبيعية (النفط، الغاز، المعادن، إلخ) أو العوائد من الاستثمارات المالية، بدلاً من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة أو الزراعة. في هذا النظام، تُعتبر العائدات الناتجة عن الموارد الطبيعية أو غيرها من مصادر الدخل الثابت هي المحرك الرئيسي للاقتصاد، للتوسع حول المزيد يمكن النظر إلى هذه الورقة: <https://www.jstor.org/stable/41857943>

12 لقراءة المزيد حول المؤسسات الاقتصادية للجيش يمكن الرجوع إلى هذا التقرير، **حاميتها حرامها**، لمركز دراسات الدفاعات المتقدمة

13 **مسؤول: إيرادات الذهب شكلت 44 في المئة من صادرات السودان في 2022 - CNN الاقتصادية**، تاريخ النشر 2023/01/22.

14 Luke Patey, "Oil, Gold, and Guns: The Violent Politics of Sudan's 430-Resource Re-Curse", Environment and Security, 2(3), 412 <https://doi.org/10.1177/27538796241272367>

15 البرلمان السوداني يجيز قانوناً جديداً لـ«قوات الدعم السريع»، الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 17/1/2017 تاريخ المشاهدة 1/12/2024، الرابط: <https://2u.pw/O2D8zMS>

16 ارتبطت بقوات الدعم السريع عدة شركات تعمل في مجالات التنقيب عن الذهب. والتصدير منها شركة الفاخر والجنيد لقراءة المزيد حول هذا الموضوع: يمكن الرجوع إلى: "Patey, "Oil, Gold, and Guns".

17 **البشيري: الإمارات لعبت الدور الفعّال في رفع العقوبات الأمريكية عن السودان | إيم نيوز**، تاريخ النشر 2016/10/17.

ومجموعة الوفاق الوطني والتي شملت اثنتين من حركات اتفاقية جوبا للسلام، الأمر الذي ساهم في عدم إكمال هيكل الفترة الانتقالية المتفق عليها في الوثيقة الدستورية.<sup>21</sup>

نتيجة لتلك الخلافات المبكرة، التي سبقت انضمام عناصر اتفاق جوبا، وتساؤل السلطة التنفيذية مع مجلس السيادة في أداء مهام تنفيذية غير منصوص عليها في الوثيقة الدستورية، تمديد المكون العسكري وتوسعت طبيعة الأدوار السياسية التي بات يؤديها. ومن أمثلة هذه الأدوار اللقاء غير المعلن بين رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في 3 شباط/فبراير 2020 في مدينة عنتيبي الأوغندية، مع أن السياسة الخارجية - بحسب الوثيقة الدستورية - من اختصاص مجلس الوزراء. إضافة إلى ذلك، قاد حميدتي وفد الحكومة في مباحثات السلام مع الحركات المسلحة، رغم أن الوثيقة نصت بوضوح على أن هذه المهمة من مسؤوليات رئيس مجلس الوزراء.

من جانب آخر، سادت في تلك الفترة العديد من التوترات بين المدنيين والعسكريين، ووصلت ذروتها أواخر أيلول/سبتمبر 2021 بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي أعلن عن إحباطها إذ كانت تتوالى تصريحات حميدتي الدائمة حول انتقاد الحكومة المدنية وعدم الالتزام بالوثيقة الدستورية، وفي ذات الصعيد انتقد رئيس هيئة أركان الجيش محمد عثمان الحسين الحكومة المدنية بشأن إصلاح الأجهزة الأمنية قائلاً: «إن إصلاح وهيكل هذه الأجهزة رفعوها إلينا كقميص عثمان ما هي إلا مطية يتخذونها، متناسين أن هذه الأجهزة تصلح حالها كل عام».<sup>22</sup> وقبيل انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بنحو شهر، صرّح عضو مجلس السيادة السابق محمد الفكي في مقابلة تلفزيونية «أنهم تحملوا الخصم من رصيدهم السياسي بقبولهم المشاركة مع المجلس العسكري الذي تقع عليه المسؤولية السياسية لفض الاعتصام باعتباره الحاكم آنذاك»، وجاء رد حميدتي على هذا التصريح «من يقول نحن من خصمنا من رصيده السياسي نقول له من كان يعرفكو نحن من عطيناك القوة».<sup>23</sup> وواصل حميدتي حديثه بأنهم لن يجلسوا مع هؤلاء مجدداً إلا بالوفاق.

استمر الاستقطاب داخل قوى الحرية والتغيير، ما أدى إلى انقسامها إلى كتلتين: المجلس المركزي ومجموعة الوفاق الوطني، التي ضمت اثنتين من الحركات الموقعة على اتفاقية جوبا للسلام. وقد وجهت مجموعة الوفاق الوطني اتهامات للمجلس المركزي بالاستئثار بالسلطة واختطاف الفترة الانتقالية، الأمر الذي دفعها إلى تنظيم اعتصام أمام القصر الجمهوري.<sup>24</sup> بالإضافة إلى ذلك وفي منتصف أيلول/سبتمبر قامت مجموعة من المحتجين بقيادة محمد الأمين ترك بإغلاق ميناء بورتسودان، الميناء

من خلال فحص الصراع الأولي لتحديد وتحليل النقاط الحرجة وفترات التوتر المتزايد بين قوات الدعم السريع والجيش، ودور الأطراف الأخرى في الفترة التي سبقت الحرب. ثم تنتقل الورقة للتحقيق في كيفية انقسام الخطاب السياسي والتحالفات داخل السودان في أعقاب انقلاب عام 2021، ما دفع قوات الدعم السريع والجيش إلى مزيد من التباعد. ثم تدرس الورقة التصعيد والتعبئة والكيفية التي حشد بها كل جانب قواته وموارده ورواياته لإضفاء الشرعية على مواقفه ونزعها من الجانب الآخر. أخيراً تبحث الورقة في استخدام العنف كاستراتيجية فتحلل الكيفية التي نظر بها كلا الجانبين بشكل متزايد إلى العنف كوسيلة ضرورية أو حتمية لتحقيق أهدافهما، والتي بلغت ذروتها في حرب نيسان/أبريل 2023.

منذ إعلان تولي المجلس العسكري الانتقالي السلطة في السودان، بدأت عملية تفاوض شاقة بين المجلس العسكري الانتقالي وأطراف مدنية عديدة، ومن ثم انتهت إلى تفاوض بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير. وبالرغم من تباطؤ الجانب العسكري في التفاوض، إلا أن استمرار التظاهرات وزيادة التوترات الناتجة عن عملية فض اعتصام القيادة<sup>18</sup> أفضت إلى توقيع المجلس العسكري على الوثيقة الدستورية إذ تشكل تحالف عريض ضم قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري وأقر فترة انتقالية تليها انتخابات تمتد إلى 39 شهراً بالإضافة إلى تشكيل مؤسسات انتقالية،<sup>19</sup> مع التأكيد على إعطاء الأولوية في الأشهر الستة الأولى من الفترة الانتقالية لإرساء السلام بين الفصائل السودانية في المناطق التي تشهد نزاعات. ونتيجة لذلك اتسع التحالف الحاكم في السودان بانضمام أعضاء اتفاقية جوبا للسلام والتي ضمنت بنودها في الوثيقة الدستورية، إذ وقع المجلس العسكري الذي يدير الفترة الانتقالية مع حركات مسلحة ضمن تحالف الجبهة الثورية الذي يضم 5 حركات مسلحة و 4 تنظيمات سياسية، من أبرزها حركة تحرير السودان بقيادة منى أركو مناوي والعدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم.<sup>20</sup>

## 1.2 الاستقطاب والمناورة بين مكونات الفترة الانتقالية

بدأت الخلافات داخل السلطة المدنية منذ وقت مبكر في الفترة الانتقالية وتظهرت في الانقسامات الحادة داخل المكون المدني والتحالفات المشكّلة له، ابتداءً من تجميد حزب الأمة نشاطه في تحالف قوى الحرية، ثم الانقسامات داخل تجمع المهنيين وانسحاب الحزب الشيوعي، وصولاً إلى انقسام تحالف قوى الحرية والتغيير إلى تحالفين وهما المجلس المركزي

21 تتكون مؤسسات الفترة الانتقالية وفقاً للوثيقة الدستورية من «مجلس سيادة شرعي يكون رأساً للدولة ومرمراً للسيادة الوطنية، مجلس وزراء تكون له السلطة التنفيذية العليا في البلاد مع رئيس وزراء تكون له صلاحيات رئيس الجمهورية السابقة، هيئة تشريعية تختص بسلطة التشريع وسلطة الرقابة على أداء الحكومة، سلطة قضائية مستقلة، القوات النظامية: القوات المسلحة مؤسسة قومية حامية للوطن ولسيادته وخاضعة لقرارات السلطة السيادية والتنفيذية المختصة وفقاً للقانون، قوات الشرطة والأجهزة الأمنية لحفظ الأمن وسلامة المجتمع، وتخضع لسياسات وقرارات السلطة السيادية والتنفيذية وفق القانون، الخدمة المدنية العامة القومية التي تتولى إدارة جهاز الدولة ووظائفه بتطبيق خطط وبرامج السلطة التنفيذية وفق القانون، مفوضيات مستقلة مختصة بتولّي إليها مهام وفق قانون إنشاء كل منها»، ولكن لم يتم تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، ما أحدث فراغاً كبيراً في الفترة الانتقالية. للمزيد، انظر: أحمد أمل، «الوثيقة الدستورية الانتقالية في السودان... إشكاليات النص وتحولات السياق»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 2019/05/11: <https://ecss.com.eg/5352>

22 (حميدتي) يواصل انتقاداته للسلطة المدنية ويلوح بتسريب محاضر الاجتماعات - سودان تريبيون، تاريخ النشر 2021/09/28

23 سودان تريبيون، المصدر السابق.

24 اعتصام القصر يطيل أمد أزمة الشراكة الانتقالية في السودان، موقع اندبندنت عربية، 2021/10/24.

18 مثلت عملية فض اعتصام القيادة «خطوة تصعيدية ضخمة باستخدام العنف» للارتداد عن مسار الانتقال الديمقراطي قبل أن يبدأ، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى المخاوف المرتبطة بتقليص الأطماع السلطوية للمكون العسكري والمكتسبات الاقتصادية التي يتمتع بها كل من الجيش والدعم السريع، وربما لم يكن من الممكن بعدها العودة إلى التفاوض لولا تصاعد الأحداث والضغط التي أفرزتها مجريات الحراك الثوري، إضافة إلى عامل مهم تعلق بتدخل طرف خارجي متمثل وقتها في الرئيس الإثيوبي ومبعوث الاتحاد الأفريقي، وهو ما عززته منيبيجا وبوروك عن تداعيات التصعيد بعد المفاوضات «أن التصعيد بعد المفاوضات يقلل من احتمالية إجراء مفاوضات لاحقة، ولكن تأثير هذا الانخفاض يتغير بناءً على وجود طرف ثالث، إذ يمكن للطرف الثالث أن يلعب دوراً في تخفيف آثار التصعيد من خلال تقديم حوافز لاستئناف المحادثات أو معالجة المخاوف» لاسيما تلك المتعلقة بالدوافع من وراء هذا التصعيد والتداعيات اللاحقة لذلك التصعيد. انظر: Elizabeth J Menninga, Alyssa K Prorok, "Battles and Bargains: Escalation, Commitment, and Negotiations in Civil War", International Studies Quarterly, 65(2), June 2021, Pages 406-422, <https://doi.org/10.1093/isq/sqab013>

19 أحمد أمل محمد، «تقاسم السلطة وأثره على الانتقال السياسي في السودان»، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (جامعه بني سويف، 2022).

20 أيزن الحركات المسلحة بالسودان وأهم الاتفاقات التي عقدت معها | الموسوعة الجزيرة نت، تاريخ النشر 2024/03/03.



كما ساهم تنازل حمدوك ومجلس الوزراء عن القيام بعدد من الأدوار المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية لصالح القيادات العسكرية ممثلة في البرهان وحميدتي، في تمكنهم من الابتعاد عن الأدوار السيادية التشريعية نحو أدوار تنفيذية مباشرة مكنتهم من الاستمرار في خلق شبكة من العلاقات مع الأطراف السياسية، والأهلية والحركات المسلحة بما في ذلك العلاقات الخارجية المستقلة عن السلطة التنفيذية.

”تميزت هذه المرحلة أيضًا بظهور بوادر تنافس داخل معسكر المكون العسكري نفسه في مسعى لكسب التأييد. وبرز هذا التنافس بشكل واضح عندما سعى حميدتي، رئيس الوفد الحكومي في مفاوضات سلام جوبا آنذاك، إلى بناء تحالف مع الحركات المسلحة، إذ طلب منها سرًا إقامة تحالف ضد ما أسماه «الجلابة»<sup>29</sup>، وهو ما كشفه ممثلو الحركات المسلحة لفريق خبراء الأمم المتحدة.<sup>30</sup> وتعتبر تلك النقطة إحدى المحطات البارزة لتحركات حميدتي من أجل تشكيل تحالفات محلية تقوم على الاستثمار في المظالم والسرديات التاريخية القائمة بين الحركات المسلحة وجهاز الدولة، بهدف تعزيز سلطته في مواجهة نفوذ الجيش السوداني. وقد استمرت هذه الاستراتيجية في المرحلة التي تلت انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر بصورة أكثر وضوحًا كما سنرى.

## 2.2 انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر: بروز الخلافات بين الأطراف العسكرية والتعبئة

بعد خروج الحرية والتغيير -المجلس المركزي من المشهد السياسي وحالة الفراغ السياسي والمؤسسي التي أحدثها انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر وتعطل الترتيبات الانتقالية، برز تضارب المصالح بين الأطراف العسكرية، وأصبح هنالك العديد من الشواهد لحالة من التسابق المحلي والدولي والخلافات، بين قيادة الجيش والدعم السريع والتي أظهرت كلا الطرفين كقيادتين منعزلتين عن بعضهما البعض.

على الصعيدين الدولي والإقليمي، برز العديد من المؤشرات التي تعكس اتساع الهوة بين الجيش وقوات الدعم السريع، من بينها زيارة حميدتي إلى أديس أبابا، والتي تزامنت مع استعادة الجيش السوداني منطقة الفشقة الحدودية، التي كانت تحت سيطرة ميليشيات مدعومة من الحكومة الإثيوبية.<sup>31</sup> وفي تلك الفترة تصاعد الخطاب السياسي الرسمي، ما أدى إلى توتر العلاقات بين السودان وإثيوبيا نتيجة لهذا التصعيد.

وفي السياق نفسه سعى حميدتي لكسب دعم المجتمع الدولي وتهدئة المخاوف الدولية من خلال التأكيد على ضرورة استكمال الانتقال الديمقراطي في السودان.<sup>32</sup> ورافق ذلك تهديدات الولايات المتحدة وأوروبا بزيادة أعداد اللاجئين في حال عدم دعم الحكومة، كوسيلة للضغط على المجتمع الدولي، خاصة في ظل الدور الذي يقوم به الدعم السريع لمنع

الرئيسي في السودان احتجاجًا على مسار الشرق في اتفاقية جوبا، معتبرين أن المكونات الممثلة لشرق السودان في الاتفاقية لا تمثلهم. واستمر إغلاق الميناء إلى ما بعد انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021.<sup>25</sup> كان للاستقطاب صدى واسع داخل التحالف الحاكم إذ صرح حميدتي خلال حفل تخريج مجموعة من قواته (إن البلد منهاره سياسيًا وأمنيًا واجتماعيًا... قلنا كلامنا استهدفونا ونبدونا حينما قلنا لهم لن نسمح بالفوضى).<sup>26</sup>

وفي ظل هذا الوضع المشحون بالتصعيد قام رئيس الوزراء السابق عبداللّه حمدوك بتكوين آلية من أجل توسيع قاعدة الانتقال، وأوضح الأخير -في كلمة متلفزة- أنه وضع خريطة طريق لحل الأزمة الراهنة بناء على نقاشاته مع الأطراف المعنية، وأضاف أن المدخل إلى تنفيذ هذه الخريطة هو الوقف الفوري لكافة أشكال التصعيد بين جميع الأطراف، وعودة العمل في مؤسسات الفترة الانتقالية، وأن تدار الخلافات خارجها، والاتفاق على أن قضايا الإرهاب والتهديدات الأمنية يجب ألا تخضع للمكاييد أو المزايدات أو التجاذبات بوصفها من قضايا الأمن القومي.<sup>27</sup> ومع هذا فشلت هذه الآلية التي ضمت طيفًا واسعًا من الفاعلين السياسيين في تحقيق هذا الأمر.

بلغ الاستقطاب ذروته بانقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إذ أعلن قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان حالة الطوارئ وحل مجلسي السيادة والوزراء الذي كان يقوده عبد الله حمدوك، باستثناء وزراء اتفاق سلام جوبا والذين تحالفوا مع المكون العسكري قبيل الانقلاب. وبالتزامن مع ذلك اعتقلت القوات الأمنية عددًا من الوزراء وأعضاء مجلس السيادة والناشطين السياسيين واقتيد رئيس الوزراء إلى جهة غير معلومة بحسب بيان صادر من مكتب مجلس الوزراء.<sup>28</sup>

من أبرز السمات التي لوحظت في هذه المرحلة أن ترتيبات تقاسم السلطة التي أقرتها اتفاقية جوبا للسلام، رغم عدم هدفها إلى تعزيز الشمولية، قد أسهمت في خلق مزيد من التوترات والانقسامات والمناورات السياسية داخل التحالف المكون لقوى الحرية والتغيير، والذي كان يعاني أصلًا من تصاعد الخلافات منذ بداية الفترة الانتقالية. وقد أعادت اتفاقية جوبا للسلام تشكيل الديناميكيات السياسية في تلك المرحلة على حساب قوة وتأثير تحالف الحرية والتغيير في صالح المكون العسكري لاسيما مع اصطاف عدد من الحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق مع المكون العسكري. وقد كانت تلك النزاعات السلطوية لها الأولوية بدلًا من التركيز على بناء مؤسسات الفترة الانتقالية ومعالجة العوائق الهيكلية والمؤسسية التي تقف عائقًا أمام تنفيذ بنود اتفاقية جوبا والوثيقة الدستورية بشكل عام. ونتيجة لذلك، طغى الاهتمام بتأمين السيطرة على الموارد والمناصب، ما أسفر عن ضعف فاعلية مؤسسات الدولة وفتح المجال لفراغ كبير استفاد منه العسكريون، كما تم توضيحه في السرد السابق. وقد أسهمت هذه الحالة من عدم الاستقرار السياسي في نهاية المطاف إلى انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021، ليصبح اتفاق سلام جوبا أداة ساعدت في تعزيز هياكل السلطة الديكتاتورية والردة عن المسار الديمقراطي، والتحالف مع العسكريين بهدف الحفاظ على مكتسبات «الصفقة النخبوية» وإقصاء الآخرين كاستراتيجية للحصول على أكبر قدر من المكاسب.

29 كان يستخدم هذا المصطلح قديمًا لوصف طبقة التجار الذين ينتمون إلى شمال السودان ويستخدم اصطلاحًا لوصف النخبة ذات الأصول المنتمية إلى الشمال النيلي في السودان.

30 نقلًا عن: الحاج علي. حسن، «فترة انتقالية مضطربة: تحولات التحالف الهجين في السودان»، مجلة عمران، العدد 47، المجلد 12 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024) ص 17.

31 **خلاف حميدتي والكباشي... من يقف خلف إشعال الحريق؟،** صحيفة الراكوبه، تاريخ النشر 2022/02/04.

32 **السودان: حميدتي يؤكد على ضرورة استكمال الانتقال الديمقراطي، العربية نت،** 2022/01/05.

25 **استمرار إغلاق ميناء بورتسودان يجبر التجار على اللجوء لمصر، موقع العربية،** 2021/10/13.

26 الحاج علي. حسن، «فترة انتقالية مضطربة: تحولات التحالف الهجين في السودان»، مجلة عمران، العدد 47، المجلد 12 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024) ص 17-32.

27 **قال إن الصراع ليس بين العسكر والمدنيين، حمدوك يطرح خريطة لإنهاء أزمة السودان، موقع الجزيرة نت،** تاريخ النشر 2021/10/15.

28 **الانقلاب في السودان: عبد الفتاح البرهان يحل مجلسي السيادة والوزراء ويعلن حالة الطوارئ، موقع بي بي سي عربي،** تاريخ النشر 2021/10/25.

الشيء الذي كان مخططًا له، وفشل الأمر. والآن سرنا نحو الأسوأ»<sup>42</sup>. وتوالت التصريحات من قائد الدعم السريع بخطأ الانقلاب. وقال مجددًا (إن ما حدث في 25 تشرين الأول/أكتوبر كان خطأ)، رد البرهان قائلاً، (ربما هذه وجهة نظره) يقصد حميدتي (لكن عندما أقبلنا على هذه الخطوة كنا مقتنعين تمامًا بضرورتها وأهميتها)، مؤكداً أن تلك الإجراءات ساهمت في تعزيز المشاركة السياسية خلال الفترة الانتقالية.

على الصعيد المحلي، نشط حميدتي في الاستقطاب والتعبئة، فقام بزيارات محلية لعدد من المناطق في السودان إذ توسط لحل المشكلات الخاصة بإغلاق ميناء بورتسودان<sup>43</sup> الذي قام به مجلس نظارات البجة اعتراضاً على مسار الشرق في اتفاقية جوبا للسلام والذي سبق انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي العام 2022 زار حميدتي عدد من المحليات في دارفور واختلفت الأهداف المعلنة من الزيارات إذ شملت قيام معاهدات للصلح بين القبائل المتحاربة في دارفور وقيام قوة مشتركة لتنفيذ الاتفاقيات.<sup>44</sup> وبالرغم من انتهاء اتفاقيات الصلح، إلا أن حميدتي لم يعد إلى الخرطوم ومكث في الجنيينة بغرب دارفور، وكان السبب المعلن لذلك هو المساهمة في المصالحات الاجتماعية ومنع الصراعات الأهلية من التمدد. إلا أن هذا القرار أثار تساؤلات وتفسيرات أخرى حول أهدافه، إذ أشارت عدة تحليلات إلى أن بقاءه قد يكون مرتبطاً بتصاعد التوترات بين قواته والجيش السوداني، وكذلك بينه وبين البرهان.<sup>45</sup> كما أعلن عزمه الجلوس مع الحركات المسلحة الموقعة على سلام جوبا للتوافق حول سير تنفيذ بنود اتفاق سلام جوبا<sup>46</sup> «ولم تكن هذه الخطوة الأولى لاستمالة الحركات المسلحة». أيضاً سعى حميدتي إلى استمالة أجهزة الشرطة إذ قدم تنويراً لضباط الشرطة وأعلن عن صرف مرتب شهر إضافي لهم.<sup>47</sup> وفي العام 2023، وقبل اندلاع الحرب بثلاثة أشهر، زار حميدتي كسلا وعقد اجتماعاً مع لجنة أمن الولاية للوقوف على الأوضاع الأمنية بعد أحداث العنف القبلي في الولاية<sup>48</sup> ويمكن اعتبار هذه الزيارات والتحركات مناورات سياسية الهدف منها كسب الولاءات القبلية والأهلية واستمالة العديد من الأطراف.

بدأت أيضاً عقب الانقلاب سلسلة من محاولات التفاوض والتصعيد بين الدعم السريع والإسلاميين، إذ التقى حميدتي بقائد الحركة الإسلامية علي كرتي في آب/أغسطس من العام 2022، إذ جاء في الخبر أن كرتي هدد حميدتي وأكد له وجودهم داخل الجيش وحتى داخل الدعم السريع، ليصل ذلك التصعيد في شباط/فبراير من العام 2023 إلى اتهام حميدتي الصريح والعلني للإسلاميين بمحاولتهم إحداث الواقعة بين الجيش والدعم السريع.

استمرت وتيرة الاستقطاب السياسي والتصريحات بين الجيش والدعم السريع في التصاعد. ومثلت التصريحات المتبادلة غير المباشرة بين

تدفق المهاجرين. كما ظهر عدد من التصريحات حول وجود خلايا إرهابية نائمة في السودان.<sup>33</sup> بالإضافة إلى ذلك، سعى حميدتي لبناء علاقات قوية مع النظام التشادي؛ فقد زار تشاد أربع مرات خلال عام 2022،<sup>34</sup> تلتها زيارة في بداية عام 2023 أثارت جدلاً واسعاً، إذ لم تفصلها عن زيارة البرهان لتشاد سوى ساعات معدودة.<sup>35</sup> وشكلت زيارة حميدتي غير المعلنة لروسيا<sup>36</sup> إحدى توجهاته لكسب حلفاء دوليين إذ التقى خلالها مسؤولين أمنيين لتعزيز التعاون العسكري بين الدعم السريع وروسيا. كما صرح حميدتي «لا مشكلة لدينا في إقامة قواعد عسكرية روسية في السودان».<sup>37</sup>

إلا أن هذه الزيارات والتصريحات عززت صورة حميدتي كقائد منعزل له مواقف وسياساته الخارجية المنفصلة والمستقلة عن أجهزة الدولة. وقد ساهم ذلك في تعميق الانقسام بينه وبين المؤسسة العسكرية وزاد من المخاوف داخل التحالف الهش الذي تشكل لحكم البلاد بعد انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر. وعلى إثر هذه الزيارات والتحركات، رشحت أنباء عن حدوث خلافات بين حميدتي وعضو مجلس السيادة شمس الدين كباشي.<sup>38</sup>

على الجانب الآخر وخلال شهر آذار/مارس العام 2022 تبعت زيارات حميدتي لزيارات للبرهان لعدد من الدول على رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات وجنوب السودان ويوغندا ومصر.<sup>39</sup> الأمر الذي رشحت عنه العديد من الأخبار بأن البرهان عبّر بهذا الشأن -حيث كما ورد- للقهرة بمخاوفه من انقلاب حميدتي بمساعدة أطراف خارجية خاصة بعد تحركات حميدتي الدولية وزيارته لروسيا والإمارات.<sup>40</sup> وفي السياق نفسه حاول البرهان كسب مزيد من الحلفاء الدوليين والإقليميين إذ استقبل وزير خارجية إسرائيل في شباط/فبراير من العام 2023.<sup>41</sup>

انعكست هذه الاضطرابات والمناورات غير المعلنة بصورة أكثر وضوحاً في تباعد الخطابات والمواقف حول انقلاب 2021 بين الجنرالين، إذ صرح حميدتي في مقابلة تلفزيونية بثت الاثنين 1 آب/أغسطس 2022، في سؤال عما إذا كان قادة الجيش «نادمين» على الخطوة التي يسمونها «تصحيح مسار»، وما يسميه البعض الآخر «انقلاباً»، قال حميدتي: «للأسف الشديد، نحن لم ننجح في التغيير، لأسباب لن أتحدث عنها الآن. عندما تفكر في التغيير يكون لديك هدف، ورؤية للتغيير. لكن للأسف الشديد لم يتم

33 «إذا فتحنا الحدود.. حميدتي يهدد بالسيناريو الموجه، الحرة. تاريخ النشر 2021/12/01.

34 ماذا وراء زيارات البرهان ونائبه إلى تشاد؟ انبندنت عربية. تاريخ النشر 2023/02/02.

35 فصلتهما ساعات... ما سر زيارتي البرهان وحميدتي المزدوجة إلى تشاد؟ الجزيرة نت، 2023/01/31.

36 رفض معظم القوى السياسية تبعات زيارته إلى موسكو يزيد عزلة حميدتي الداخلية، القدس العربي، 2022/02/25.

37 حميدتي: لا مشكلة لدينا في إقامة قواعد عسكرية روسية في السودان، تلفزيون سوريا، 2022/03/03.

38 خلافات حميدتي والكباشي... هل تحرق القصر؟ - صحيفة الراكوبه، 2022/02/03.

39 البرهان يبدأ زيارة لمصر في خامس محطة خارجية خلال شهر العيون الإخبارية، 2022/03/30.

40 البرهان يبلغ القاهرة خشيته من انقلاب بترتيب من حميدتي وأطراف خارجية، سودانيل، 2022/02/24.

41 البرهان ووزير خارجية إسرائيل يبحثان التعاون الأمني، الشرق للأخبار، 2023/02/02.

42 حميدتي لبي بي سي: الجيش فشل في تصحيح المسار والسودان يسير نحو الأسوأ، بي بي سي عربي، 2022/08/01.

43 تعليق خطة إغلاق ميناء بورتسودان استجابة لحميدتي، العربية نت، 2021/12/04.

44 حميدتي في دارفور لتلميع صورته وإقناع القبائل العربية بوقف العنف، سودان تريبيون، 2022/06/26.

45 لن يعود إلى الخرطوم قريباً... ما دلالات بقاء حميدتي في دارفور؟ الوطن نيوز، 2022/06/23.

46 حميدتي يعلن اعتزامه الجلوس مع جميع الأطراف في جوبا للوقوف على سير تنفيذ «اتفاق السلام، سيوتتيك عربي، 2022/02/16.

47 حميدتي يقدم تنويراً لضباط الشرطة من رتبة عميد فما فوق، الطابية نت، 2022/10/22.

48 حميدتي يعقد اجتماعاً مع لجنة أمن كسلا ويستمع إلى تقرير تفصيلي حول الأوضاع الأمنية، أخبار السودان، 2023/01/22.

الإصلاح الأمني والعسكري تهدف إلى إنشاء جيش مهني وقومي موحد. كما أكد الاتفاق على التزام الأطراف بتنفيذ اتفاقية سلام جوبا.

وعلى الرغم من الدعم الذي تلقاه هذا الاتفاق من المجتمع الإقليمي والدولي، إلا أنه كان مثار جدل داخلي بالنسبة للقوى السياسية المختلفة، إذ تعددت الآراء حول هذا الاتفاق، فقد تحققت عليه حزب البعث العربي الاشتراكي بينما رفضه الحزب الشيوعي وكذلك كان موقف جزء كبير من لجان المقاومة، إذ رأت أن هذا الاتفاق يتعارض مع اللاتات الثلاث<sup>52</sup> من جهتهم، أعلن الإسلاميون بواجهاتهم المختلفة المنضوية في (التيار الإسلامي العريض) رفضهم القاطع لهذا الاتفاق، بل وهدد العديد من قياداتهم بمحاربة هذا الاتفاق والوقوف ضده،<sup>53</sup> وجاء ذلك بعد تسليح أعضاء الحزب المحلول إلى السلطة مجدداً من خلال انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر، إذ استعان البرهان بعدد من عناصر نظام البشير، وعلى سبيل المثال عزل البرهان مدير جهاز الأمن الوطني ومدير جهاز الاستخبارات العسكرية، وعين اللواء محمد صبير مديراً لجهاز الاستخبارات العسكرية، والفريق أحمد المفضل -الذي كان رئيساً لحزب المؤتمر الوطني في ولاية جنوب كردفان إلى حين حله- مديراً لجهاز الأمن والمخابرات.<sup>54</sup>

استمر رفض الاتفاق الإطاري من قبل عناصر نظام الإسلاميين المحلول، ويظهر ذلك في تصريحات عدد من الرموز والمحسوبين على نظام البشير، إذ دعا وزير الداخلية في عهد البشير إبراهيم محمود حامد أتباعهم في كل الولايات والمحليات والقطاعات للاستعداد من أجل المجابهة إذا أعلن هذا «الاتفاق الإطاري». كما هدد الحاج آدم بالحرب إذا استمر «الإطاري» في إقصائهم بقوله «إما الذهاب إلى انتخابات أو «مداغرات» ولا بد أن يصلوا بالبلد دي لدها» وأقسم الناجي عبد الله زعيم «الدبابين»<sup>55</sup> سابقاً «بأن «الإطاري» لن يستمر إلا على أجسادهم».

بالنسبة للأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري، وبالتحديد المكون العسكري الذي أصبح حينها الصراع والانقسام داخله واضحاً، تمحورت أسباب الخلاف الرئيسية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في هذا الاتفاق حول قضايا (الإصلاح العسكري والدمج).

وكان يبدو أن الطرفين العسكريين وقعا على هذا الاتفاق للحصول على أكبر مكاسب من الاتفاق النهائي الذي يعقب الاتفاق الإطاري كوسيلة للمناورة والتحجيم في ظل التوتر الذي بلغ ذروته، فالجيش من ناحية يريد دمج الدعم السريع بأسرع ما يمكن، وقوات الدعم السريع تريد أن تحافظ على وجودها من خلال عملية دمج بعيدة ومتدرجة تحفظ امتيازاتها. وبين هذا وذاك، طرح الطرفان رؤى متباعدة<sup>56</sup> حول الدمج والإصلاح العسكري، إذ كان الاختلاف حول عدد السنين التي ستتم خلالها عملية الدمج، كما كان هناك خلاف حول تبعية قوات الدعم السريع خلال الفترة الانتقالية، إذ طرحت القوات المسلحة أن تكون الدعم السريع تابعة للقوات المسلحة، بينما طرحت الدعم السريع أن تكون تبعية القوات المسلحة والدعم

الجنرالين حول الأوضاع الأمنية في أفريقيا الوسطى إحدى حلقات تصعيد الخطاب السياسي. إذ أعلن حميدتي في كانون الأول/ديسمبر من العام 2022 إحباط مخطط لقلب نظام الحكم في أفريقيا الوسطى، تقف وراءه جهات داخل السودان، مؤكداً توقيف عسكريين متقاعدتين ومجموعات مسلحة تم تدريبها. وهو ما رد البرهان عليه ضمنياً خلال زيارته إلى إقليم النيل الأزرق في كانون الثاني/يناير من العام 2023 عندما أشار إلى أن «الجيش السوداني لم يجند يوماً مرتزقة حتى تقاوتل في بلد آخر»، مضيفاً «نحن جيش محترف ونظامي نعترف بالنظم والقوانين الدولية، ولن نزعزع استقرار أي دولة». وتبع تلك التصريحات زيارات البرهان وحميدتي لتشاد التي سبقت الحرب في مطلع العام 2023 أي قبل أشهر قليلة من اندلاع الحرب، ومن الممكن النظر إلى تلك الزيارة على أنها أحد أوجه الانقسام والتحركات المنفصلة بين الجيش والدعم السريع، إذ لم تفصل بين الزيارتين سوى ساعات قليلة، خاصة في ظل تضارب الحديث عن أهداف الزيارتين، إذ يرى محللون أن زيارة البرهان كانت بشأن تعزيز أمن الحدود مع تشاد خاصة في ظل الأبناء التي ترددت حول تعاون الدعم السريع مع فاعل المعارضة التشادية لتغيير نظام الحكم في تشاد، الأمر الذي ربما دفع حميدتي لتقديم تلميحات للنظام التشادي.<sup>49</sup>

## 3.2 الاتفاق الإطاري وفشل مسار المساومة

بعد أكثر من سنة على انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر وتفاقم الأزمة السياسية وبروز الخلافات والانقسام بين الجيش والدعم السريع وحالة الفراغ الدستوري التي خلفها الانقلاب، وتعمق الأزمة الاقتصادية بعدما علقت مؤسسات التمويل الدولية مساعداتها المالية واشترطت عودة الحكم المدني لاستئناف المساعدات، بدأت بوادر اتفاق سياسي جديد تتشكل لإنهاء حالة الانقلاب والرجوع إلى المسار السياسي المدني والذي جرى تحت رعاية ووساطة إقليمية ودولية متمثلة في الآلية «الثلاثية والرابعة»<sup>50</sup> في وقت أعدت فيه اللجنة التسييرية لنقابة المحامين مقترح مشروع دستور انتقالي يسعى بالأساس للوصول إلى اتفاق سياسي لتشكيل هيكل السلطة المدنية.

في الخامس من كانون الأول/ديسمبر 2022، تم التوقيع على الاتفاق الإطاري بين قائدي الجيش والدعم السريع من جهة والقوى المدنية التي تضم الحرية والتغيير- المجلس المركزي مع بعض القوى المدنية الأخرى.<sup>51</sup>

ومن أبرز بنود الاتفاق الإطاري، إقراره بتسليم السلطة الانتقالية إلى حكومة مدنية بالكامل دون مشاركة القوات النظامية. كما نص على تشكيل مستوى سيادي مدني محدود بمهام شرفية، وأكد على ضرورة ابتعاد الجيش عن العمل السياسي. بالإضافة إلى ذلك، شدد الاتفاق على دمج قوات الدعم السريع وقوات الحركات المسلحة في الجيش وفقاً لترتيبات يتم الاتفاق عليها لاحقاً داخل مفوضية الدمج والتسريح، وذلك ضمن خطة

52 اللاتات الثلاث شعار تبناه طيف واسع من لجان المقاومة بعد انقلاب المكون العسكري في 25 تشرين الأول/ أكتوبر يدعو إلى عدم التفاوض والمشاركة والشرعية مع من قام بهذا الانقلاب والدعوة إلى إسقاطهم عن طريق استمرار الاحتجاجات السلمية والمقاومة السياسية.

53 السودان... ما هو الاتفاق الإطاري ومن الداعمون والرافضون؟، موقع سكاى نيوز، 2022/05/15.

54 السودان... هل يعود الإسلاميون إلى الحكم عبر بوابة البرهان؟، موقع الجزيرة نت، 2021/11/30.

55 الدبابين: هي إحدى كتائب الإسناد شبه العسكرية التابعة للحركة الإسلامية في السودان.

56 كان الخلاف حول الفترة الزمنية لدمج قوات الدعم السريع، إذ ترى المؤسسة العسكرية ألا تتجاوز عامين، بينما تطرح قوات الدعم السريع 10 سنوات، لقراءة المزيد: <https://2u.pw/bme8y9AX>

49 ساعات... ما سر زيارتي البرهان وحميدتي المزدوجة إلى تشاد؟، الجزيرة نت، مصدر سابق.

50 أطراف الآلية الثلاثية في السودان هي الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية للتنمية وسط وشرق إفريقيا «إيقاد» انبثقت هذه الآلية في الأساس بعد استقالة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك مطلع عام 2022، وتكونت من أجل التوسط في حل الأزمة السياسية التي تفجرت بعد انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر وتداعياته، أما الآلية الرباعية فتضم كلاً من الإمارات والسعودية وبريطانيا والولايات المتحدة.

51 للتوسع حول الاتفاق الإطاري، الجزيرة نت تاريخ النشر 2023/03/27: <https://27/3/www.ajnet.me/politics/2023>

السريع بمهاجمة مقراته، وذكر في البيان (في مواصلة لمسيرتها في الغدر والخيانة، حاولت قوات الدعم السريع مهاجمة قواتنا في المدينة الرياضية ومواقع أخرى وتتصدى لها قواتنا المسلحة). وصرح البرهان أنه فوجئ بهجوم الدعم السريع على منزله صباح السبت، وأن قوات الدعم السريع لم تتمكن من دخول مقر قيادة الجيش، وأن كل المواقع الاستراتيجية تحت السيطرة.<sup>61</sup> وأعلن الجيش أن قوات الدعم السريع تستهدف أفراد الجيش وتسعى للوصول إلى السلطة، واعتبرها قوات متمردة. وشددت رئاسة أركان الجيش على أن لا حوار ولا تفاهات قبل إنهاء تفلتات الدعم السريع. وصرح البرهان أنه لم يكن هناك خيار للقوات المسلحة سوى التصدي لمطامح المتمردين في السلطة.<sup>62</sup>

هكذا برز الخطاب الصفري في أول أيام الحرب مؤكدًا رغبة كلا الطرفين وقدرته على القضاء على الآخر، وُصف في خطابات الطرفين «بالخيانة»، «وأن لا تراجع قبل الحسم». وتكررت عبارات في خطابات حمدي في تلك الفترة «على البرهان أن يسلم، قبل أن تصله قواتنا المحاصرة للقيادة».<sup>63</sup> كما تكررت عبارات توحى بالقدرة على حسم هذا النزاع سريعًا عند قيادات الجيش السوداني والناطق الرسمي للقوات المسلحة «باقتراب ساعة النصر».

في 24 نيسان/أبريل أعلن أتوني بليكن، وزير الخارجية الأمريكي، أن طرفي النزاع وافقا على وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام. وتعتبر هذه الهدنة أول مسار للهدنة بعد بداية التصعيد العسكري وانطلاق العمليات العسكرية. وأعلن كل من الجيش والدعم السريع الالتزام بالهدنة، إذ أعلن الجيش أنه سيحترم الهدنة التي تم التوصل إليها بشرط التزام قوات الدعم السريع بها.<sup>64</sup> في السادس من أيار/مايو انطلقت مفاوضات جدة برعاية سعودية أمريكية بين ممثلي القوات المسلحة وممثلي الدعم السريع لبدء مفاوضات لوقف العمليات العسكرية والتأكيد على إنهاء الصراع. ورحب حميدي بمحادثات جدة فيما أرسل الجيش السوداني وفده للتفاوض.<sup>65</sup> وبالرغم من الاتفاق على العديد من الهدنات، إلا أنها استخدمت كمناورات لكسب المزيد على الأرض. انطلقت المفاوضات بين الجيش وقوات الدعم السريع بعد نحو ثلاثة أسابيع من اندلاع القتال، إذ نجحت الوساطة الأمريكية السعودية في جمع الطرفين على طاولة التفاوض، ما أسفر عن التوقيع على اتفاق جدة في 11 أيار/مايو 2023. ومن أبرز بنود الاتفاق الالتزام بحماية المدنيين، والتميز في جميع الأوقات بين المدنيين والعسكريين، إلى جانب الامتناع عن أي هجوم قد يؤدي إلى إيقاع أضرار مدنية، واحترام المرافق الخاصة والعامّة. إلا أن عدم التزام طرفي النزاع بتنفيذ بنود الاتفاق وسّع رقعة الحرب.<sup>66</sup> إذ توسع القتال ليشمل مناطق دارفور، وتمكن الدعم السريع من تحقيق مكاسب على الأرض، إذ نفذ مع ميليشيات قبلية عربية موالية له عمليات قتل وتطهير عرقي

السريع للرئيس المدني، وفي حقيقة الأمر أن الخلافات حول الدمج لم تكن مجرد خلافات حول مسائل فنية، بل كانت خلافات عميقة تستند إلى مخاوف متبادلة بين الطرفين من توسع الآخر وفقًا لحسابات السلطة والموارد والتحالفات الإقليمية والدولية التي بدأ التنافس والنزاع فيها بارزًا بين الطرفين، كما بينت خريطة الأحداث التي سردناها في هذه المرحلة.

## 4.2 العنف كاستراتيجية وفشل مسارات التهدئة

بعد فشل الاستقطابات والمناورات من جانب كل من الجيش والدعم السريع لإدارة السلطة عن طريق الأدوات السياسية، وأخرها الاتفاق الإطاري،<sup>57</sup> برز العنف كاستراتيجية صفرية لاستمرار هذا النزاع بطريقة أخرى.

في صبيحة يوم الأربعاء 12 نيسان/أبريل تحركت قوات من الدعم السريع إلى مطار مروى العسكري دون إخطار وتنسيق مع قيادة القوات المسلحة. وعلى إثر هذا اتهم الجيش السوداني بقيادة رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبدالفتاح البرهان قوات الدعم السريع بالتحشيد والانتشار والتحرك داخل العاصمة الخرطوم وعدد من المدن دون موافقة قيادة الجيش، إذ أصدر الجيش في بيانه «إن تحركات قوات الدعم السريع داخل العاصمة والولايات مخالفة لمهام ونظام عملها»، محذّرًا من أن البلاد تمر بما وصفه بالمنعطف الخطير، وأن التحرك سيؤدي إلى مزيد من التوترات التي تقود إلى انفراط عقد الأمن في البلاد، ومطالبة قوات الدعم السريع الانسحاب من مناطق تمركزها قرب مطار مروى العسكري والتهديد «بإجبار القوات على الانسحاب في حال لم تستجب لمطالب القوات المسلحة». في المقابل صرح مكتب الناطق الرسمي باسم قوات الدعم السريع «بأن الدعم السريع قوات قومية تعمل في إطار القانون وتنسيق وتناغم مع قيادة القوات المسلحة وبقيّة القوات النظامية الأخرى، وأضاف أن وجودها في الولاية الشمالية وفي مدينة مروى يأتي ضمن وجودها في بقية الولايات، في إطار تادية مهامها وواجباتها التي تمتد حتى الصحراء».<sup>58</sup> بالرغم من عدم وجود مؤشرات لخفض التصعيد، إلا أنه صدر بيان موقع من كل من مالك عقار إير، ومنى أركو مناوي، وجبريل إبراهيم ومحمد عيسى عليو وعبدالله مسار وهم قادة عدد من الحركات المسلحة والتنظيمات السياسية يوم 14 نيسان/أبريل، أوضح البيان أن قائد قوات الدعم السريع أكد التزامه بعدم التصعيد وأبدى استعداده للقاء رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان.<sup>59</sup> انطلقت الرضاصة الأولى في 15 نيسان/أبريل 2023 وتبادل كل من الجيش والدعم السريع الاتهامات، إذ ذكرت قوات الدعم السريع في بيان على منصة إكس أن (قوات الجيش انهالت علينا بهجوم كاسح بكافة أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة)، وصرح حميدي أن الجيش حاصر مقراتهم ما اضطرهم للرد، وأشار إلى مواصلتهم القتال وعدم وجود حوار قبل تراجع الجيش السوداني.<sup>60</sup> فيما اتهم الجيش في بيانه الدعم

61 أول تعليق لعبد الفتاح البرهان على الاشتباكات بين الجيش السوداني «والدعم السريع» سي إن إن عربي، 2023/04/15.

62 جيش السودان: حميدي فرض الحرب ويستهدف القوات المسلحة، العربية نت، 2023/04/15.

63 بين وعد البرهان ووعيد حميدي، موقع جريدة عكاظ، 16/4/2023.

64 السودان: اتفاق بين طرفي النزاع على هدنة لمدة 72 ساعة وعمليات إجلاء الرعايا الأجانب متواصلة، مونت كارلو الدولية، 2024/04/25.

65 بدء المحادثات بين الجيش السوداني و«الدعم السريع» في جدة، المصري اليوم، 2023/05/07.

66 السودان... ما هو اتفاق جدة ولماذا أثير الجدل حوله؟، سكاى نيوز عربية، 2024/08/01.

57 عبّر فشل الاتفاق الإطاري عن مشهد مائل لفشل المساومات في سياق تلافي التصعيد والصراع العسكري. ويظهر هذا المشهد كيف يمكن أن تؤدي الانقسامات السياسية والسلطوية العميقة المتعلقة بالحفاظ على الموارد والسلطة، لا سيما بين القوى العسكرية ذات المصالح المتضاربة، إلى إفشال جهود التسويات وتحفيز الحلول والخيارات العسكرية لإدارة هذه النزاعات.

58 وسط نذر مواجهة وشيكة... قوات من الدعم السريع تصل الخرطوم والجيش السوداني ينشر جنوده ويحذر من منعطف خطير، الجزيرة نت، 2023/04/13.

59 حميدي يتعهد بعدم التصعيد... ومستعد للقاء البرهان، سكاى نيوز عربية، 2023/04/14.

60 حميدي: لا حوار قبل تراجع الجيش السوداني... وجار إخلاء الجنود المصريين، العربية نت، 2023/04/15.

التي تقع خارج سيطرته أو التي يفقدها كما في أم درمان والحلفايا والفاشر وعطبرة وشندي، فيما استخدم الجيش سلاح الطيران لمهاجمة المناطق التي تقع خارج دوائر سيطرته. ومع ارتفاع حدة العنف في ظل التوترات الدولية والإقليمية وتقاطعات مصالحها في الصراع، صرحت وزارة الدفاع السودانية مؤخرًا، بعد الاستخدام الكثيف للمسيرات العسكرية من قبل قوات الدعم السريع بأن «الإمارات وقّرت مسيرات المليشيا التي تنطلق من مطار داخل تشاد، وأن السودان يحتفظ بحق الرد».<sup>72</sup> يعتبر هذا التصريح نقلة نوعية في الخطاب السياسي الرسمي الحكومي المتعلق بالحرب، لاسيما على الصعيد الدولي والتلويح بامتداد الصراع العسكري خارج حدود السودان. وتكررت الخطابات السياسية الرسمية وغير الرسمية من أعضاء مجلس السيادة ووزارة الخارجية ومدوب السودان في مجلس الأمن حيال اتهام دولة الإمارات العربية «بتقديم الدعم اللوجستي للدعم السريع وأن السودان يمتلك أدلة على ذلك».<sup>73</sup>

في المقابل اتهم قائد الدعم السريع دولة مصر بالمشاركة في الحرب ومهاجمة قواته بسلاح الطيران المصري.<sup>74</sup>

## 5.2 ما وراء استمرار العنف كخيار وما أفرزه من ديناميات؟

استمر مسار الصراع العسكري في التصعيد والعنف خلال الحرب الدائرة، مدفوعًا بالعوامل الكامنة المتعلقة بالنزاع حول السلطة والتنافس التي ذكرناها. وإلى جانب ذلك، أدى استمرار الحرب إلى ظهور أبعاد ومحفزات جديدة ساهمت في تعقيد الصراع. ويمكن استكشاف هذه العوامل من خلال تحليل تركيبة الأطراف المتحاربة والديناميات التي تعززت لدى كل منها، وكيف أسهمت فعليًا في إطالة أمد النزاع. ومع مرور الوقت، تحولت بعض هذه العوامل التي نشأت خلال الحرب إلى دوافع رئيسية لاستمرارها، متجاوزةً الدوافع الأصلية التي دفعت الأطراف لاستخدام العنف في بداية النزاع.

بالنسبة للدعم السريع كانت هنالك عدد من الحوافز التي تشكلت قبل وأثناء الحرب وعملت كسلسلة لتصعيد واستمرار الصراع. مثل فيها العامل الخارجي الحافز الأكبر في تعزيز الاستمرار الفعلي لتمويل الحرب. إذ برز التأثير الخارجي كسمة رئيسية من سمات عملية الانتقال منذ ثورة كانون الأول/ديسمبر حتى آخر التسويات قبل الحرب، والتي عبر عنها الاتفاق الإطارى والذي كان برعاية إقليمية ودولية لأطراف بعينها.<sup>75</sup> وانعكس هذا الأمر بعد اندلاع الحرب وفقًا لمصالح كل الأطراف وتقاطعاتها الدولية والمحلية. وفي هذا السياق رشّحت العديد من التقارير عن الدور الذي أدته الإمارات في مساندة قوات الدعم السريع وتقديم الدعم اللوجستي والعسكري والسياسي. إذ نشرت وول ستريت جورنال تقريراً يفيد بتقديم الإمارات أسلحة للدعم السريع تحت غطاء المساعدات الإنسانية، وأن الإمارات ترسل شحنات عسكرية عن طريق مطار أم جرس على الحدود التشادية السودانية، وأكدت الصحيفة أن واشنطن على علم بشحنات

في دارفور.<sup>67</sup> دفع فشل الجولة الأولى من التفاوض الميسّرين لعقد جولة جديدة من المفاوضات في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 تمحورت حول إجراءات لبناء الثقة، منها تحسين الخطاب الإعلامي الرسمي لكل جانب والحد من الخطاب التحريضي. وبالرغم من ذلك لم يلتزم الطرفان بتنفيذ بنود اتفاق جدة، إذ صرح وزير الخارجية السوداني حينها حسين عوض «أن الاتفاقية تلزم قوات الدعم السريع بالخروج من منازل المواطنين والأعيان المدنية»، وأوضح أن «أي مفاوضات يجب أن تكون حول تنفيذ اتفاقية جدة وإلزام قوات الدعم السريع بالخروج من منازل المواطنين والأعيان المدنية وعدم مناقشة أي بند آخر».<sup>68</sup> وبالمقابل رد محمد مختار، مستشار قوات الدعم السريع وعضو وفدها المفاوضات بأن: «إعلان جدة لم ينص على خروج الدعم السريع من منازل المدنيين».<sup>69</sup> استمر العنف في التزايد واستمرت المبادرات الدولية والوطنية الرامية لإنهاء الصراع، إذ تم تقديم مبادرة «إيقاد» ومبادرة الاتحاد الأفريقي ومبادرة من إثيوبيا، إذ أبدى رئيس الوزراء أبي أحمد «استعداده لزيارة الخرطوم والتوسط لوقف إطلاق النار».<sup>70</sup> إضافة إلى مبادرة جامعة الدول العربية وقمة دول جوار السودان بالقاهرة ومبادرة ليبيا، بالإضافة إلى مفاوضات جنيف والمنامة.

يمكن فهم فشل مسار المفاوضات وانتهاء الهدنات المتكرر في حرب نيسان/أبريل من خلال عدم قناعة الأطراف بفاعلية الحل العسكري واستخدامهم للمفاوضات كنتكتيك للمناورة. فقد دخلت الأطراف المعنية في المفاوضات مع قناعة بأنها قادرة على تحقيق حل عسكري، وهو ما أضعف مصداقية ونوايا الهدنات والاتفاقيات الموقعة، مثل اتفاق جدة. على الرغم من أن الهدنات والمفاوضات كانت تُعرض كجهود لحماية المدنيين ووقف العنف، إلا أن الأطراف غالبًا ما كانت تراها كفترات توقف تكتيكية تهدف إلى تحقيق مكاسب عسكرية أو إعادة تنظيم القوى، بدلاً من أن تكون التزامات حقيقية للسلام. ومن الشواهد على هذا الأمر، «استمرار قوات الدعم السريع في تقدمها في دارفور أثناء مفاوضات جدة» - كما يظهر من السرد السابق -، وبهذا كان استخدام المفاوضات أشبه باستراتيجية للحصول على مزايا مؤقتة، بدلاً من أن تكون وسيلة لتهدئة التصعيد العسكري. علاوة على ذلك، فإن تعدد المبادرات الإقليمية والدولية مثل الرعاية السعودية-الأمريكية، ومبادرات الاتحاد الإفريقي و«إيقاد»، و«جنيف ومفاوضات المنامة السرية»، يبرز حالة من التنافس الهش وعدم توحيد الجهود الدولية والإقليمية الرامية لإنهاء الحرب، والذي انعكس بدوره على ضعف هذه المبادرات، بالإضافة إلى وجود بعض التحديات المتعلقة بالتقاطعات الإقليمية والمصالح التي انعكست على عدم جدوى بعض هذه المبادرات كمبادرة الإيقاد، على سبيل المثال التي اتهمها مجلس السيادة بقيادة البرهان: بأن بعض الدول فيها تخضع لنفوذ دول إقليمية متهمة بدعم أحد أطراف النزاع. ومن شواهد التصعيد في هذا السياق خطاب مجلس السيادة الذي جاء فيه أن كينيا «طرف غير محايد».<sup>71</sup>

وعلى إثر فشل مسارات التهدئة، اتسع الصراع المسلح ليشمل ولايات الجزيرة وسنار والنيل الأزرق وكردفان ودارفور وحدود ولايتي القضارف والنيل الأبيض، كما ارتفع تكتيك الحرب، إذ عمل الدعم السريع على استخدام القصف المدفعي الكثيف والطائرات المسيرة لمهاجمة المدن

67 تسلسل زمني... هكذا اتسعت حرب السودان بعد مرور عام، الشرق للأخبار، 2024/04/15.

68 ماذا وراء طلب الجيش السوداني تنفيذ اتفاق جدة؟ بي بي سي عربي، 2024/08/19.

69 السودان... ما هو اتفاق جدة ولماذا أثير الجدل حوله؟، سكاى نيوز عربية مصدر سابق.

70 رئيس الوزراء الإثيوبي يعلن رغبته في التوسط بين الجيش السوداني والدعم السريع، بوابة الشرق، 2023/07/17.

71 لماذا يرفض السودان رئاسة كينيا لإيقاد؟، الجزيرة نت، 2023/06/16.

72 السودان: الإمارات وفرت مسيرات متطورة للدعم السريع ونحتفظ بحق الرد، السودان تريبيون، 2024/12/02.

73 بعد سجل مجلس الأمن... أنور قرقاش يعلق على ما قاله مندوب السودان عن الإمارات، سي إن إن عربي، 2024/6/19.

74 حميدتي يتهم مصر بشن ضربات جوية على قواته بالسودان، الجزيرة نت، 2024/10/09.

75 تمثل حضور كثيف في أغلب مراحل الفترة الانتقالية واتفاقيتها لأطراف دولية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأما الأطراف الإقليمية فهي السعودية والإمارات والاتحاد الإفريقي.

كثيراً ما تجد صعوبة في السيطرة عليهم»<sup>82</sup>.

من خلال حكومة الأمر الواقع، عمل الجيش على تحويل الاقتصاد الرسمي الذي يخضع لسيطرته إلى اقتصاد حرب.<sup>83</sup> وقد أسفرت هذه السياسات عن تداعيات كبيرة نتيجة للحرب، إذ شهد الناتج المحلي انكماشاً بسبب قطع طرق التجارة، وارتفاع تكاليف النقل والشحن، وتأثر عمليات الاستيراد والتصدير جراء تقلب الأسعار وتعقيد الإجراءات. كما أدى خروج مناطق واسعة من دائرة الإنتاج إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية. وفي المقابل، واجه الجيش السوداني ارتفاعاً في التكاليف اللوجستية للحرب، والتي يتم تمويلها من موارد الدولة، ما زاد من الضغوط الاقتصادية. وأثرت هذه العوامل مجتمعة على معدلات التضخم في الاقتصاد السوداني، وأدت إلى تفاقم الأوضاع المعيشية. وبالإضافة إلى سيطرة الجيش على الاقتصاد الرسمي للدولة، برز الدعم الخارجي أيضاً كعامل مساعد، إذ شكلت إعادة العلاقات مع إيران إحدى حلقات الدعم الخارجي للقوات، إذ تمكن الجيش السوداني من شراء طائرات من دون طيار إيرانية الصنع وفقاً لتقرير للخارجية الأمريكية.<sup>84</sup>

في السياق نفسه أيضاً، فقد تولدت أثناء الحرب ديناميات أخرى كان للبعد الإثني والجهوي النصيب الأكبر منها. فمع تبدل الهوية والسرديّة التي قامت عليها قوات الدعم السريع بصورة كلية، من كونها القوات التي أنشأها النظام السابق كأداة بطش ضد الحركات المسلحة في دارفور -التي تقوم سردياتها على وجود فوارق بين المركز والهامش على أسس هيكلية ذات بعد إثني ومناطقي- إلى اعتماد خطاب جديد أثناء الحرب يتبنى سرديات الهامش والمركز وسرديات ذات دلالات جهوية وأيديولوجية في آن واحد، يبرر من خلالها لهذه الحرب وسرد أهدافها من خلال هذا المنظور الغارق في التركيب، ويظهر ذلك في الخطاب الرسمي وغير الرسمي لقيادات ومستشاري الدعم السريع بتسمية هذه الحرب «ثورة الهامش» وحرب «جلب الديمقراطية» و«القضاء على نظام الإسلاميين» و«تفكيك دولة 56»، و«محاربة جيش الإسلاميين».<sup>85</sup>

ومنذ بداية الحرب سعى الدعم السريع إلى تجنيد أبناء القبائل العربية في دارفور، مستغلاً بذلك سرديّة تنظر للحرب باعتبارها موجهة ضد إثنيات معينة، وهو ما أورده التقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الصادر في 15 كانون الثاني/يناير 2024.<sup>86</sup> ويمكن النظر إلى تصريح حميدتي الذي هاجم فيه عضو مجلس السيادة إبراهيم جابر، أنه لم يقف معه لأنّ جابر -حسب نص حميدتي- (لم يراع علاقة الدم، بمعنى القربى القبلية التي تجمع بينهما، ولم يقدر الخدمات التي قدمها له حميدتي)، وأضاف لذلك هجومه على قبيلة الشايقية باعتبارها المحرك الأساسي للحركة الإسلامية التي يتهمها بإدارة الحرب.<sup>87</sup>

ومع توسع عمليات الحرب في ولايات دارفور ودخول الحركات المسلحة

الأسلحة الإماراتية، وسبق أن أبلغت أبوظبي بمخاوفها.<sup>86</sup> تلى ذلك التقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المقدم في الفقرة 2 من القرار 2676 (2023)، الصادر في 15 كانون الثاني/يناير 2024 ووفقاً للمعلومات التي جمعها فريق الأمم المتحدة من مصادر في تشاد ودارفور، حول الادعاءات بوجود دعم إماراتي للدعم السريع، كانت هذه الادعاءات (ذات مصداقية)، وورد في التقرير: (كان لهذه القوة النارية الجديدة تأثير هائل على توازن القوى على الأرض سواء في دارفور أم في المناطق الأخرى).<sup>77</sup> وتبع البعد الخارجي عدة شواهد أهمها ما أشار إليه مسؤول ملف شرق السودان ومنظمات المجتمع المدني في المجلس الاستشاري لقوات الدعم السريع المنشق عن قوات الدعم السريع الذي اعتبر أن السبب الرئيسي لاندلاع الحرب يتعلق بمساعي حميدتي للسيطرة على سواحل السودان على البحر الأحمر لصالح دول أخرى عبر مشاريع على البحر الأحمر، تشمل إنشاء مطارات و3 موانئ وإنشاء 6 معسكرات لتدريب قوات من ضمنها قوات بحرية لنشر 30 ألف مقاتل على طول الساحل، الأمر الذي رفضه الجيش واعتبره تهديداً للسيادة الوطنية، ما عجل بالصدام بين الجيش والدعم السريع. وأضاف إبراهيم أن هناك أطماعاً شخصية لحميدتي تتعلق باستلام السلطة لتنفيذ أجندة خاصة بدول أخرى.<sup>78</sup>

إلى جانب الدعم الخارجي، فإن سيطرة الدعم السريع على عدد من طرق التجارة والمناطق الهامة مثلت أحد العوامل المساعدة للإمدادات اللوجستية للصراع، إذ سيطرت قوات الدعم السريع على مضافة الجيلي للبترو من بداية الحرب إلى كانون الثاني/يناير 2025 عقب التطورات الأخيرة في المعارك التي سيطر بموجبها الجيش على هذه المضافة، بالإضافة إلى سيطرتها على طرق التجارة لاسيما في ولايات دارفور. وقد حظرت قوات الدعم السريع تصدير السلع<sup>79</sup> في نطاق نفوذها بولايات دارفور إلى مصر -إثر اتهام الدعم السريع لمصر بدعم الجيش السوداني- أو نقلها للولايات التي تقع تحت سيطرة الجيش،<sup>80</sup> وكذلك ساعدت سيطرة الدعم السريع على أجزاء كبيرة من إقليم دارفور الغني بالذهب من استمرار عمليات إنتاج وتهريب الذهب في هذه المناطق بإشراف من قوات الدعم السريع، كما أشارت العديد من التقارير.<sup>81</sup>

على مستوى الجنود والمجندين مع الدعم السريع، شكلت عمليات النهب والسلب حافزاً جديداً لدخولهم في الصراع والاستمرار فيه. وبالرغم من أن قوات الدعم السريع تنشر مقاطع فيديو وخطابات رسمية تؤكد فيها أنها تحمي المدنيين وتوفر لهم الطعام والخدمات، فإن الواقع على الأرض يعكس صورة مختلفة. وبحسب تقرير لرويترز، فإن السكان قالوا «إن قوات الدعم السريع شبه العسكرية تعتمد على مزيج من المقاتلين غير النظاميين، يشكل المال والنهب الدافع الرئيسي لكثير منهم، وإنها

82 عن كُتب: مقاتلون في الدعم السريع ينشرون الفوضى في قلب المناطق الزراعية بالسودان، سويس آفو، 2024/08/09.

83 يشير مصطلح اقتصاد الحرب إلى تلك الحالة التي يصبح نظام إنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها مركزاً لدعم الجهود الحربي. وتتضمن بعض التدابير التي يتم اتخاذها مثل زيادة معدلات الضرائب والجبائيات وبناء أحلاف دولية داعمة لتمويل الصراع بعدة طرق.

84 تقرير للخارجية الأمريكية يظهر دعم الإمارات لقوات الدعم السريع وشراء الجيش السوداني مسيرات من إيران، القدس العربية، 2024/10/16.

85 الدعم السريع: بيان بمناسبة ذكرى ثورة كانون الأول/ديسمبر، وكالة رابنو الإخبارية، 19/12/2024.

86 تقرير للخارجية الأمريكية يظهر دعم الإمارات لقوات الدعم السريع... مرجع سابق

87 خطاب شائته التناقضات... قائد الدعم السريع يفتح النار في كل الاتجاهات، الجزيرة نت، 2024/10/10.

76 حول ستديت جورنال: الإمارات أرسلت أسلحة إلى الدعم السريع بدلاً من المساعدات إلى السودانين، الجزيرة نت، 2023/08/10.

77 التقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المقدم في الفقرة 2 من القرار 2676 (2023)، الصادر في 15 كانون الثاني/يناير 2024، متاح على الرابط: n2400562.pdf

78 تفاصيل انشفاق مستشارين عن الدعم السريع وانحيازهم للجيش السوداني، الجزيرة نت، 2024/10/26.

79 من الملاحظ في ما يتعلق بقضايا الاقتصاد في هذه الحرب بالنسبة لكلا الطرفين، فطغت درجة عالية من التسييس لهذه القضايا المتعلقة بتغيير العملة وقطع طرق السلع ونقلها لأماكن السيطرة المختلفة بين الطرفين، وأصبحت إحدى أدوات الصراع.

80 بينها الفول والذيت... الدعم السريع تمنع تصدير 12 ساعة لمصر، موقع العربية، 2024/10/16.

81 استمرار نهب الذهب الدموي بعد الحرب، صحيفة التغيير، 17/12/2024.

اقتصاد الحرب، تكون قدرتها للاستفادة من موارد الحرب محدودة، وحالة الحرب ليست المناخ المناسب للاستفادة من موارد الدولة وأكثر المناخات المناسبة هي الاستقرار، لذلك النظرة التبسيطية لنهب الموارد في ظل وضع الحرب، وتعظيم المطامع الإقليمية والدولية باعتبار رغبتها متغيراً مستقلاً ذا علاقة طردية مع رغبتها في استمرار الحرب، لا يعطي صورة كاملة لفهم دينامية الحرب واستمرارها، فإن العوامل المتعلقة باستمرار الحرب في كل المستويات المحلية والدولية والإقليمية تحتاج إلى نظرة مركبة تعتمد على عدة عوامل تستصحب الأبعاد الجيوسياسية المتعلقة وصراع الموانئ والتنافس الإقليمي حوله، إضافةً للتركيبية السياسية الداخلية والمصالح الاستراتيجية لدى كل الأطراف، لفهم هذه الدينامية المعقدة، فظاهرة الحرب هي ظاهرة معقدة ومركبة»<sup>92</sup>

### 3. النقاش والخاتمة:

#### 1.3 النقاش

يتضح من خلال مجمل النتائج والخلاصات التي تناولتها الورقة أنّ الصراع في السودان، والذي بلغ ذروته في حرب نيسان/أبريل، قد تبلور على مدى فترة طويلة عبر مساراتٍ تصاعديّة بدأت أولاً في ساحات التنافس السياسي ثم تحولت تدريجيّاً إلى مواجهات عسكرية دامية. لقد كشفت المرحلة الانتقالية، التي أعقبت سقوط نظام الرئيس عمر البشير، عن هشاشة كبيرة في بنية الحكم، وخلقت بيئة خصبة لصراع متدرج تمخّص في نهاية المطاف عن لجوء الأطراف إلى العنف كوسيلة رئيسية لإدارة الخلاف والتنافس على السلطة. ففي البداية، تمثّلت أساليب إدارة النزاع في المناورات السياسية والاستقطاب والتعبئة الجماهيرية، إلا أنّ تصاعد الخلافات بين المكوّنين المدني والعسكري، وداخل المكوّن العسكري نفسه، أفضى إلى طريقٍ مسدودٍ دفع الطرفين إلى اعتماد القوة العسكرية عند بلوغ مرحلة اللاعودة سياسياً.

ضمن هذا السياق، لعبت العوامل المرتبطة بالاقتصاد السياسي دوراً محورياً في تعزيز بيئة التنافس، بل وإذكاء الصراع ليصير أكثر ضراوة. ويدخل في هذه العوامل ما يتعلّق بالموارد الطبيعية كالذهب واحتياطياته وطرق ومنافذ التهريب والتصدير، إضافةً إلى الشركات الاقتصادية واسعة النفع والخاضعة للقوات النظامية المختلفة. وقد ظهر جليّاً خلال الحرب كيف أنّ القوات المسلحة تسعى للاستفادة من أدوات الدولة الرسمية وتمويلها، بينما تستمر قوات الدعم السريع في الاعتماد على مصادر تمويل عديدة من ضمنها عائدات الذهب، ودعم خارجي قدمته جهات إقليمية ودولية رأت في هذا الصراع ميّداً لمصالحها الجيوسياسية. أسهمت هذه المصادر المتعددة للتمويل في توفير موارد تكفي لإطالة أمد النزاع، ومنح الأطراف المتحاربة القدرة على حوض جولاتٍ عنيفةٍ متكررةٍ أو رفض التسويات السياسية التي لا تلبّي طموحاتهم في اقتسام السلطة والثروة.

وعلى الرغم من أن هذه الدوافع المباشرة للحرب تمحورت في بدايتها حول مسألة تقاسم السلطة وتوزيع النفوذ، فإنّ تطورات الأحداث على الأرض أدّت إلى ولادة ديناميات معقدة وسياقاتٍ جديدةٍ من التوتر. يمكن رصد ذلك عبر اشتداد الاصطفافات القبلية والإثنية مع استمرار أمد الحرب، فظهرت خطوط جديدة من الانتماءات العابرة للولاءات السياسية التقليدية، وتفاقت حالة انعدام الثقة بين المكوّنات الاجتماعية المختلفة. بهذه الصورة، انفتح المجال أمام تصعيدٍ إثني ومناطقيةٍ عزّز من عسكرة النزاع وأكسبه بُعداً أكثر عنفاً. ولم يقتصر أثر هذه الاصطفافات على الجانب العسكري فقط، بل امتد إلى المستوى الخطابي؛ إذ انتشرت تعبئة إعلامية ذات صبغة جهوية أو إثنية، زادت هذه التعبئة من تمزيق

إلى خريطة الصراع إلى جانب الجيش، أخذت الحرب بُعداً مناطقيّاً وإثنيّاً آخر أكثر تعقيداً، على خلفية الصراعات القديمة الموجودة في الإقليم. وبدخول الحرب إلى أغلب ولايات السودان والانتهاكات الكبيرة التي ارتكبتها قوات الدعم السريع، أخذت ديناميات الحرب تحمل مشاركة شعبية واسعة الاصطفاف وتشكلت المقاومة الشعبية (مجموعات متطوعين مع الجيش) والتي استثمر الإسلاميون فيها وتجييش الخطاب الداعم لها،<sup>88</sup> وساعدت هذه السرديات الإثنية في الاصطفاف والاصطفاف المضاد في كلا الجانبين.

وبالنسبة للحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني المحلول، فإن حوافزهم من خلال هذا الصراع المسلح واستمراره وتبني المسار الصفري، تتعلق بالمكاسب والواقع الذي أفضت إليه الحرب، لا سيما في ظل التهديد الكبير الذي كان يمثلته الاتفاق الإطاري لأعضاء الحزب المحلول، بعد الانفراجة التي أحدثها لهم انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر وبروزهم في المشهد السياسي مجدداً كما أوردنا سابقاً. و توسعت مكتسباتهم من خلال هذه الحرب بخروج قياداتهم من السجون وعودة الكتائب العسكرية المحلولة والمحسوبة على الحركة الإسلامية إلى الساحة مجدداً، مثل هيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات والتي تم حلها بقرار من مجلس السيادة ضمن إطار هيكلية جهاز المخابرات. وقد صرح البرهان في هذا السياق في لقاء تلفزيوني على قناة السودان إثر تمرد هذه القوات أثناء حلها، إذ قال: إن هذه القوات أنشئت برعاية صلاح قوش، وربما كان الهدف منها استبدال القوات المسلحة نظراً للعتاد الذي كان متوفراً معها»<sup>89</sup> وبالإضافة إلى رجوع هيئة العمليات، برزت كتيبة البراء بن مالك المحسوبة على الحركة الإسلامية، والتي تحولت لاحقاً من كتيبة إلى لواء، تقاوت أيضاً إلى جانب الجيش السوداني ضد الدعم السريع.<sup>90</sup> لذا فإن استمرار الحرب بالنسبة للإسلاميين ومشاركتهم فيها حتى القضاء على الدعم السريع، تأتي للحفاظ على مكتسباتهم التي تشكلت أثناء هذه الحرب، وللتأكيد على وجودهم في مشهد السلطة مجدداً عن طريق تبنيهم لهذا المسار الصفري، وبهذا ربما يشكل أي مسار للمفاوضات تهديداً لهذه المصالح والمكتسبات.

هكذا، لعبت الحوافز المتعلقة بالسيطرة على السلطة، في ظل المخاوف المتبادلة بين الجيش والدعم السريع، دوراً محورياً في تصعيد الصراع، إذ تجلّت في عدة سمات أثناء دوامة التصعيد المستمرة. ومع ذلك، لم يكن هذا العامل الوحيد، فقد ساهمت ديناميات الاقتصاد السياسي، إلى جانب التأثيرات الخارجية، في توسيع رقعة النزاع وإطالة أمد. وفي الوقت ذاته، أفرزت تطورات الحرب عوامل جديدة زادت من تعقيد تركيبة الصراع والتداعيات الناجمة عنه، كما تم توضيحه سابقاً، ما جعل المشهد أكثر تعقيداً وتشابكاً.

يورد الباحث والكاظم الأستاذ الحاج وراق في النظر لمحفزات الاقتصاد السياسي وديناميته في ظل الحرب: «إن شبكات الكليبتوكراسي»<sup>91</sup> في ظل

88 من بوابة المشاركة في الحرب هل يعود إسلاميو السودان إلى الحكم، السودان تريبيون، 28/3/2024.

89 لقاء تلفزيوني على «قناة السودان»، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، تقديم شوقي عبد العظيم، رابط اللقاء على اليوتيوب: <https://youtu.be/XShXKmCqBOg?si=fiJ243e6u4hVxBwg> الدقيقة 9:15

90 بوابة المشاركة في الحرب هل يعود إسلاميو السودان إلى الحكم، «سودان تريبيون» مصدر سابق.

91 الكليبتوكراسي: هي كلمة لاتينية تتكون من جزئين (كليبوتو) وتعني لص (كراسي) وتعني حكم أو سلطة. إذ يصبح المعنى الحرفي للغوي هو حكم اللصوص أو سلطة اللصوص، ويمكن النظر إلى معناها اصطلاحاً: بأن تقوم مجموعة باستلام السلطة وتحويل موارد الدولة إلى منافعها الخاصة، هنا يجب الانتباه إلى الفرق الجوهرية والأساسية بين الفساد والكليبتوكراسي حيث الفساد هو سوء استغلال السلطة لمصلحة خاصة، وعادة يتم في دولة لها مؤسساتها التي تعمل من أجل المواطن، ولكن شريحة منها تتجاوز القوانين تستلب موارد الدولة لمصلحتها الخاصة، بينما في الكليبتوكراسي جهاز الدولة يتم استلابه تماماً ليصبح هو أداة الاستلاب ودوره الأساسي النهب لمصلحة شريحة محددة.

## 2.3 الخاتمة

ختامًا، إن النظر إلى حرب نيسان/أبريل في السودان باعتبارها تصادمًا عسكريًا عابرًا على السلطة يختزل ديناميات هامة في هذا الصراع، الذي يعكس تراكمًا تاريخيًا للصراعات الداخلية وتجليات الاقتصاد السياسي، وتعقيدات التداخل الإقليمي والدولي. إذ ظهر بجلاء كيف تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية مع التركيبة الإثنية والمناطقية لتعزيز فرص الاحتكام إلى القوة، وبت العنفاً امتدادًا طبيعيًا لخياراتٍ محدودة فشلت في استيعاب المطالب المختلفة ووضع آلياتٍ عادلة لتوزيع السلطة والثروة.

تمخّضت هذه الحرب، بفعل عوامل التشطّي السياسي وهيمنة القوى العسكرية، عن واقع جديدٍ أشدّ تعقيدًا: إذ لم يعد الصراع مقتصرًا على إدارة الحكومة الانتقالية أو إصلاح المؤسسة العسكرية؛ بل تحوّل إلى مواجهاتٍ تتخللها تحالفات متقلبة، ومشروعاتٍ خطابية مختلفة تتراوح بين تبني سردياتٍ إثنية وجهوية حادّة، وتصوراتٍ وأيديولوجية أعادت الإسلاميين إلى واجهة المشهد. لذا لم تعد تحليلات «الخلاف الثنائي» بين الجيش والدعم السريع قادرة على تفسير طبيعة الحرب أو مآلاتها، لأنّ أطرافًا أخرى - داخلية وخارجية - دخلت على خط النزاع، ولكل منها أجندة ومكاسب تنتظر تكريسها في أي صفةٍ أو هدنةٍ مستقبلية.

وعلى النقيض من الرأي الذي ينظر إلى بداية هذه الحرب بوصفها انزلاقًا مفاجئًا، يبيّن التحليل أنّ مسار التصعيد كان واضحًا قبل اندلاع القتال. فالحكومة الانتقالية تعرّضت لهزاتٍ متتالية بفعل الصراع المكشوف بين المدنيين والعسكريين، ثم تطوّر الأمر إلى انقسامٍ داخلي في كتلة القيادة العسكرية نفسها عقب انقلاب 2021، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى استخدام وسائل العنف المسلح لفض النزاعات السياسية. ولم يكن ذلك ليحدث لولا تقاطع المسار السياسي مع الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية، بالتوازي مع تدخلاتٍ إقليمية قدمت موارد وسلاحًا، فصار قرار الحسم بالقوة مغريًا لكلا الطرفين.

لقد ولدت الحرب دينامياتٍ جديدةٍ قوامها تعزيز البُعد الإثني والجهوي، وهو ما يفشّر تصاعد خطاب التعبئة لدى المجموعات القبلية التي شعرت أنّها قد تخسر كثيرًا إن لم تنحز بقوةٍ إلى جانب الجيش أو الدعم السريع، وهكذا ساهمت الديناميكيات الإثنية والجهوية في تعميق الصراع، إذ أعيد تشكيل الخطاب الحربي ليعكس سردياتٍ مناطقية وعرقية متصارعة، ما زاد من تعقيد النسيج الاجتماعي السوداني وأدى إلى تنامي الأبعاد الإثنية في الحرب. هذا التحول في الخطاب جعل الحرب أكثر دموية وشملت أبعادًا جديدة من الاستقطاب الشعبي، ما ساعد في إطالة أمد الصراع وزيادة معاناة المدنيين.

وفي المقابل، خشي منسوبو النظام البائد من الحركة الإسلامية ونظام البشير، من إقصائهم تمامًا عن المشهد إن سادت ترتيباتٍ تلغي امتيازاتهم السابقة. وهكذا غدا الاصطفاف الإثني-الديني-السياسي خليطًا ينتجه ويلهمه العنف، فيكترس حالةً من الاستقطاب تتعكس بصورةٍ خطيرة على وحدة النسيج المجتمعي.

ومن منظورٍ أشمل، تبرز هذه الحرب كدراسة حية تعكس حجم الارتباط الوثيق بين العنف وتفاعل الصراعات السياسية مع عناصر الاقتصاد السياسي والتأثيرات الخارجية. فالفترة الانتقالية كانت في جوهرها فرصة لإعادة تأسيس الدولة، لكنّ تباين الأجندات والمصالح الفئوية أضاع هذه الفرصة إذ قرر العسكريون قطع الطريق وتنفيذ الانقلاب، الأمر الذي دفع البلاد إلى حافة المواجهة العسكرية الواسعة. وما عزّز هذه النزعة قناعات متبادلة لدى الأطراف بأن الحل العسكري، وإن بدا مكلفًا، قد يحقق مكاسبٍ أسرع وأعلى من التسويات السياسية. كذلك، ساهم المناخ

النسيج الاجتماعي في السودان، وجعلت البيئة المجتمعية أكثر هشاشة أمام مشاريع سياسية متشددة أو معارضة تبني رؤيتها سردياتٍ تتبنى محدداتٍ في الغالب إقصائية لمكونات اجتماعية أو سياسية مختلفة.

وتبيّن في الدراسة أيضًا أنّ إدارة النزاعات طوال الفترة الانتقالية وأثناء الحرب خضعت لما يمكن وصفه «بالهجنة الحاكمة»، وهي خليطٌ من قيادات عسكرية وأخرى مدنية متحالفة مع العسكريين، إلى جانب حركاتٍ مسلحة أو تياراتٍ سياسية تسعى كلّ منها لتأمين نصيبٍ من مكاسب السلطة. تمخّض عن هذا النمط من الحكم تحالفاتٍ داخلية وخارجية متباينة، ارتبطت بعلاقاتٍ زبائنية أو باستقطابٍ إقليمي. عمد كل طرفٍ ضمن هذه المنظومة الهجينة إلى السياسات الإقصائية التي ضمنّت له تمرکزًا أفضل في السلطة عبر إزاحة الخصوم أو تهميشهم، ما وُدّ حالة مستدامة من الاستقطاب السياسي. وقد رأينا ذلك بوضوح في الشهور التي سبقت اندلاع الحرب، حين هدد منسوبو النظام البائد من الإسلاميين بنسف العملية السياسية المتمثلة في الاتفاق الإطاري، وبالمثل لم يتوصل المكوّن العسكري إلى رؤيةٍ متجانسة حول كيفية دمج قوات الدعم السريع أو إعادة هيكلة القطاع الأمني.

من جانبٍ آخر، جاءت التحالفات الخارجية المتضاربة لتعمّق مأزق الحرب، إذ استفاد كل طرفٍ في الصراع من دعمٍ محتمل من أطرافٍ إقليمية ودولية؛ بعض هذه الأطراف لديه مصالح اقتصادية كالاستثمار في المعادن أو الزراعة أو الموانئ، وبعضها لديه توجهات جيوسياسية ترى في السودان ميدانًا استراتيجيًا للاستقطاب الإقليمي. ولم يخف أن وجود عناصر الحركة الإسلامية والمحسوبين على نظام البشير داخل أروقة الجيش والأجهزة الأمنية عمل على استدعاء خطاباتٍ تعبئةٍ متشددة، تفترض «الخطر الداهم» من تنامي نفوذ الدعم السريع، وربما كان ذلك ليس تخوفًا من الوضعية المشوّهة للدعم السريع، بل تخوفٌ من وجوده الذي قد يعرقل عودتهم إلى الحكم. إضافةً لذلك، فإنّ الدعم السريع نفسه حاول توسيع علاقاته الإقليمية والدولية لضمان بقاء مصادر تمويله وتحقيق شرعيةٍ دولية تسمح له بالصمود أمام الجيش السوداني. ونتيجةً لهذه التداخلات، عزّزت السياسات الإقصائية واختلاف الرؤى حول السلطة والموارد تواصل دوامة العنف واستمرار عمليات التصعيد.

عليه، يمكن وصف الحرب بأنّها «تتويج لنسقي متصاعد» بدأ بإشكالاتٍ سياسية واقتصادية محدودة، اتسعت شيئًا فشيئًا لتمسّ أغلب أوجه الحياة السودانية، مع فشل مستمر في محاولات التوافق السياسي أو خفض التصعيد. فلم تعد الأزمة سياسية فحسب؛ بل أضحت مجتمعية واقتصادية ودولية أيضًا. إنّ تراكمٍ جفّ طويل من الحكم الشمولي والحروب الداخلية في الجنوب ودارفور والمناطق المختلفة ترك بصماته العميقة على بنية الدولة السودانية، بحيث صارت الدولة «ميدانًا» يتقاتل فيه الجميع بمن فيهم القوات النظامية من أجل تأمين حصصهم، في ظل غياب منظومة حكم قوية وشرعية تُرسي أسسًا ديمقراطية واضحة للحكم وتداول السلطة.

يتضح من كل ذلك أنّ التنافس على الموارد ليس وحده المحرّك لقيام الحرب، لكنه عنصر معزّز لاستمراريتها وانغلاق مسارات الحل. إذ إنّ استحواذ أي طرفٍ على جزءٍ مهم من الموارد البلاد الطبيعية أو المالية يمنحه ورقة ضغطٍ فعّالة تجاه الآخرين. وفي أجواءٍ تختلط فيها العوامل الداخلية بالتدخلات الخارجية، تغدو تسوية النزاع أكثر صعوبة؛ لأنّ حسمه لم يعد قرارًا محليًا خالصًا، بل ينتج عن ارتباطاتٍ تتصل باستراتيجيات دولٍ إقليمية وقوى دولية قد تفضّل استمرار وضع مضطرب في السودان ما دام يحقق لها مكاسب مباشرة أو غير مباشرة.



تأكيدًا على ذلك، يحتاج السودان إلى معالجاتٍ مركّبة تتناول السياسة والاقتصاد والمجتمع معًا، فلا يُعاد تهميش المناطق الطرفية مرةً أخرى، ولا يُترك زمام الأمور بيد النخب لاسيما العسكرية منها التي تختار دائمًا الحل العسكري عندما تفشل في التسويات. إن عدم إدراك هذا الترابط يقود إلى الإصرار على قراءاتٍ تبسيطية للحرب؛ وهي قراءات تتجاهل الأبعاد المعقدة التي أوقدت نيران المواجهة. لهذا فإن أي رؤية جادة لتسوية الأزمة السودانية تتطلب الاعتراف بتاريخ الدولة الطويل في الحروب الداخلية، واستلهاهم دروس من فشل الاتفاقيات الجزئية السابقة التي لم تعالج جذور التهميش الاقتصادي والإثني، واختارت بدلاً من ذلك صفقاتٍ مع نخبة سياسية أو عسكرية بعينها.

لذلك يبدو أنّ وقفًا نهائيًا للعنف لن يكون ممكنًا إلا حين تُرسى دعائم حكمٍ مدني ديمقراطي متين، مسنودٍ بمؤسسةٍ عسكريةٍ موحّدةٍ مهنيةٍ بعيدةٍ عن التجاذبات السياسية، في ظل بيئة إقليمية ودولية ضاغطة لفرض السلام. إلى أن يحدث ذلك، يبقى المستقبل القريب مفتوحًا على احتمالات استمرار الحرب أو إعادة إنتاجها في صيغ جديدة. فكما أوضحت الدراسة، حينما تغيب الحلول المتكاملة المراعية لحقول التناقض المتعددة، تبدو النتيجة أقرب إلى مجرّد هدنةٍ بين كل جولةٍ من جولات التصعيد، ينتهي فيها كل طرفٍ إلى البحث عن تكتيكاتٍ بديلة لتثبيت مواقعه قبل أي مفاوضاتٍ مقبلة. وهكذا تستمر حلقة العنف المفرغة، وتزداد كلفة الأزمة على المدنيين الذين يدفعون الثمن الأكبر في كل مرة تُحسم فيها الصراعات بطريقةٍ تفتقر إلى الأسس الدستورية والاقتصادية والهيكلية السليمة.

الإقليمي الذي يميّز المنطقة في توافر الدعم الخارجي لمن أراد تمويل الحرب، وتوظيفها لخدمة مشاريع هيمنةٍ متقاطعة.

ينبغي، تبعًا لذلك، التفكير مليًا في أنّ إيقاف هذه الحرب لا يمكن أن يتحقق بمجرد هدنة مؤقتة أو تفاهم جزئي بين قيادات الجيش والدعم السريع. فالمعطيات الحالية تكشف الحاجة إلى حوارٍ شاملٍ يراعي التركيبة الهشة للدولة السودانية، ويتعامل بجديّة مع مسائل إعادة بناء المؤسسات الأمنية على أسس قومية، فضلًا عن وضع ترتيباتٍ اقتصاديةٍ عادلة تحول دون احتكار الموارد بواسطة جماعاتٍ مسلحةٍ أو أجنحةٍ داخل القوات العسكرية النظامية أو الحركات المسلحة. كما أنّ أي مقارنة للحل تتجاهل الدور الخارجي ستكون معرضةً للتعثر أو الانهيار، لأن هؤلاء الفاعلين الخارجيين قد يدعمون مواصلة الحرب أو يعملون على إعادة إشعالها إذا رأوا فيها وسيلةً للضغط الإقليمي أو جني الفوائد الاقتصادية.

يتضح، إذن، أنّ وصف الحرب باعتبارها صراعًا محدودًا لا يستوعب كامل الصورة. فالحقائق الواقعية تدل على أن جذور الأزمة تمتدّ إلى عمق الاقتصاد الريعي، والصراعات التاريخية حول السلطة بين المركز والأطراف، وعدم اكتمال مشروع الدولة ما بعد الاستقلال. وإذا كانت القوى الداخلية تفتقر حتى الآن إلى إرادة سياسية قادرة على بلورة حلولٍ بعيدة المدى تعالج هذه التراكمات، فإن المبادرات الخارجية لن تتعدى كونها إطفاءً مؤقتًا للحريق. وإذا لم تتم إعادة صياغة عقودٍ جديدة لحكم البلاد، وتنفيد إصلاحاتٍ جذرية لمؤسساتها، سيبقى خطر تجدد حربٍ أخرى ماثلاً أمام الشعب السوداني والمجتمع الدولي على حدٍ سواء.

## المركز السوداني لدراسة السياسات

المركز السوداني لدراسة السياسات مركز أبحاث وسياسات عامة مستقل وغير ربحي، تأسس استجابة لغياب السياسات العامة الفعالة، خاصة في قضايا التحول الديمقراطي وبناء دولة حديثة وديمقراطية وتنموية في السودان. يسعى المركز لتعزيز الوعي السياسي بأهمية السياسات العامة عبر البحث وإنتاج سياسات قائمة على الأدلة. كما يسعى إلى توفير منصة تجمع السياسيين، والمجتمع المدني، والأكاديميين لتطوير سياسات تخدم الديمقراطية والتنمية المستدامة في السودان.

## مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقديم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.



contact@arab-reform.net

باريس - بيروت - تونس